

جامعة الملك عبد العزيز

المملكة العربية السعودية  
الجامعة الإسلامية للإمام الشافعى



التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية  
في اقتصاد إسلامي  
للدكتور مختار محمد متولى  
أستاذ الاقتصاد بجامعة كوينزلاند - أستراليا

المركز العالمي لابحاث الاقتصاد الاسلامي

جامعة الملك عبدالعزيز - جده

سلسلة المطبوعات بالعربيه : ( ٦ )

التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية  
في اقتصاد اسلامي

للدكتور مختار محمد متولى

أستاذ الاقتصاد بجامعة كوينزلاند - استراليا

محرم ١٤٠٢هـ / تشرين الثاني (نوفمبر)

٢٠١٩٨١

نال هذا البحث دعم  
المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي  
والرأي الوارد فيه هي وجهة نظر  
الباحث ولا تعبربالضرورة عن رأي المركز

---

## فهرس الم الموضوعات

### المقدمة

مقدمة

- ١ - الهدف من البحث
- ٢ - نظرية كينز للعمالة ، والاقتراض الاسلامي
- ٣ - أحكام الشريعة الاسلامية والسياسات الاقتصادية الكلمة في اقتصاد اسلامي
- ٤ - ١ فريضة الزكاة
- ٤ - ١ - ١ أثر الركبة على دالة الاستهلاك
- ١٠ - ١ - ٢ أثر الركبة في الحفظ على الاستثمار
- ١١ - ١ - ٣ مقارنة بين الزكاة والضرائب المعادية
- ١٢ - ٢ - مبدأ تحريم الربا
- ١٣ - ٣ - مبدأ تحريم المقامرات
- ١٤ - ركائز نظرية الاقتراض الاسلامي في العمالة والاسعار والسوق
- ١٨ - محددات الطلب على الاستثمار في اقتصاد اسلامي
- ٢٢ - سوسيولوجيا عمالة للعمالة والاسعار والسوق في اقتصاد اسلامي

بعض المراجع العربية

المراجع الانكليزية

\* \* \* \*

ملحق : بعض ملاحظات المراجعين العلميين حول هذا البحث

## فهرس الاشكال البيانية

الصفحة	
٥	١ - أثر فريضة الزكاة على دالة الاستهلاك
٢١	٢ - الطلب على الاستثمار في اقتصاد اسلامي
٢٤	٣ - تحديد الدخل القومي وعرف النقود في اقتصاد اسلامي
٢٧	٤ - تحديد الطلب الكلى في اقتصاد اسلامي
٣٠	٥ - تحديد العرض الكلى في اقتصاد اسلامي
٣١	٦ - التوازن الاقتصادي العام في اقتصاد اسلامي
٣٣	٧ - استخدام فريضة الأحوال الاقتصادية في تحقيق العمالة الكاملة في اقتصاد اسلامي .٠٠٠
٣٨	٨ - أسباب التضخم الاقتصادي في اقتصاد اسلامي

- تقديم -

يمتاز هذا البحث كما أكد المراجعان العلميان باهمية القضايا التي يطرّى  
في نظرية الاقتصاد الكلى . وهو محاولة رائدة لإعادة صياغة النموذج الكنزى  
الاساس على نحو ينسجم مع خصيختين رئيستين لاى اقتصاد اسلامى وهما :  
أداء الزكاة والفاء الفائدة .

ومن أمثلة النتائج الهامة التي قدمها الاستاذ الباحث تحليله الرياضى  
لأثر أداء الزكاة على دالة الاستهلاك الكلى ، وكذلك أثر العاء الفائدة وأداء  
الزكاة على عرض الارصدة للاستثمار ، حيث برهن ضمن شروط معينة على أن هذا  
العرض يمكن ان يبقى موجبا ولو كان العائد المتوقع من الاستثمار سالبا حتى  
حد معين .

هذه أمثلة . وفي البحث أفكار وتحليلات عديدة سواها . وقد لانتفق مع الباحث  
ال الكريم في بعض عباراته أو استنتاجاته ، لكن جدية وجرأة محاولته واستخدامه  
الاسلوب الرياضى ، والجهد الكبير الذي بذله عبر فترة طويلة لصياغة موضوعه  
ثم اعادة صياغته استجابة للملاحظات المطولة التي أبدتها اللجنة العلمية  
للمركز وسواها ، كل ذلك جدير بالتنويه والشكر .

وبعد تلقى الصياغة النهائية للبحث ، قام المركز - بمساعدة مشكورة من  
الدكتور محمود صديق زين من قسم الاقتصاد - بتصحيح أخطاء مطبعية وقعت في  
بعض الصيغ الرياضية ، كما أدخل تناقيحات لغوية محدودة ، ثم أضاف - لفائدة  
القارئ - ملحقاً ضمته خلاصة لبعض ملاحظات المراجعين العلميين التي لم يتيسر  
للباحث الاستجابة لها .

ان هذا البحث الجاد سيكون دون شك منطلقاً لمزيد من الأبحاث التي تتم من  
صحة فرضيات الكاتب وبراهينه ونتائجها فتنقض ما تراه خطأ وتبني على ما ترى  
صواباً . وهي تشرى في كلا الحالين علم الاقتصاد الذي يسعى المركز الى المساهمة  
في اعادة بنائه على أسس اسلامية .  
والله سبحانه هو الموفق .

د. غازى عبيد مدنى

مدير المركز

# التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد اسلامي

الدكتور / مختار محمد متولى  
أستاذ الاقتصاد بجامعة كوبنلاند باستراليا

## ١ - الهدف من البحث

يهدف هذا البحث الى:-

- ا - اثبات عدم ملائمة نظرية كينز للعمالة والفائدة والنقود للتطبيق في الاقتصاديات التي تتبع أحكام الشريعة الإسلامية (أى الاقتصاديات الإسلامية).
- ب - تأسيس نظرية اقتصاد عامة للتوظيف والاسعار والنقود تابع اقتصاداً إسلامياً

وسوف نبدأ البحث بعرض موجز لنظرية كينز في العمالة ثم نقوم بتقديم هذه النظرية في إطار الشريعة الإسلامية وينتقل بعد ذلك إلى بناء نظرتنا في العمالة والاسعار والنقود التي تابع الاقتصاد الإسلامي ونحدد ما ينشأ عن هذه النظرية من سياسات اقتصادية يمكن تطبيقها لتحقيق العمالة الكاملة والاستقرار الاقتصادي. وسوف يتضح من التحليل أن النظرية الجديدة تتفوق على نظرية كينز في محاربة البطالة والتضخم الاقتصادي.

## ٢ - نظرية كينز للعمالة ، والاقتصاد الإسلامي:-

طبقاً لنظرية كينز يتحدد مستوى العمالة في المدة القصيرة (في الاقتصاديات الحرة المغلقة التي لا يكون فيها دور فعال في التأثير على الحياة الاقتصادية) بما يسمى "الطلب الفعال" الذي يتمثل في الإنفاق على الاستهلاك والإنفاق على الاستثمار.

وتقوم نظرية كينز على ثلاث قواعد رئيسة:-

ا - تؤدي زيادة الدخل الى زيادة الإنفاق الاستهلاكي ولكن نسبة أقل .  
وعليه توحد فجوة بين حجم الدخل وحجم الاستهلاك تتمثل في المدخرات .  
وتزداد هذه الفجوة اتساعا كلما زاد الدخـل . ومن ثم فإنه يتطلب  
للاستثمار في تحقيق العمالة الكاملة او تسد هذه الفجوة بـواسطة الإنفاق  
الاستثماري . وبمعنى آخر يجب أن يستدمر ذلك الحـزء من الدخل الذي لم  
يستهلك . فكلما زاد هذا الجزء زادت الحاجة إلى الاستثمار .

ب - يتوقف الطلب على الاستثمار على العلاقة بين: (١) معدل الربح المتوقع  
من السـلعة الاستثمارية خلال فترة حياتـم الـانتاجـة و (٢) سـرـ الفـائـدةـ السـائـدـ  
في الـاسـواـ . فـعـيـنـماـ يـقـبـلـ اـحـدـ الـمـسـتـدـمـرـيـنـ عـلـىـ الـاسـتـثـمـارـ فـانـهـ بـقـارـنـ بـيـنـ  
الـعـادـدـ الـمـتـوـقـعـ مـنـ الـاسـتـثـمـارـ (ـوـالـذـىـ سـمـيـهـ كـيـنـزـ مـدـلـ الـكـوـاـنـةـ الـحـدـيـةـ  
لـرـأـسـ الـمـدـلـ)ـ وـبـيـنـ سـرـ الفـائـدةـ الـذـىـ يـمـكـنـ لـالـمـسـتـدـمـرـ الـحـصـوـنـ عـلـىـ لـوـاـدـعـ  
اـموـالـ فـيـ اـحـدـ الـبـنـوـكـ (ـاوـ اـشـتـرـىـ بـهـ سـنـدـاتـ حـكـوـمـةـ)ـ بـدـلـاـ مـنـ الـاسـتـثـمـارـ.  
وـيـمـكـنـ الـنـظـرـ إـلـىـ هـذـهـ الـعـلـاقـةـ مـنـ نـاحـةـ أـخـرىـ:ـ قـدـ يـلـحـأـ الـسـتـثـمـرـ إـلـىـ  
اقـتـرـاضـ اـمـوـالـ الـتـىـ يـرـغـبـ فـيـ اـسـتـثـمـارـعـاـ عـلـىـ اـنـ يـدـفـعـ سـرـ فـائـدةـ مـحـدـداـ  
عـلـىـ هـذـهـ اـمـوـالـ فـاـذاـ كـانـ هـذـاـ سـعـرـ أـعـلـىـ مـاـ يـتـوقـعـ الـسـتـثـمـرـ الـحـصـوـنـ  
عـلـىـ هـذـهـ اـسـتـثـمـارـ فـانـهـ لـنـ يـقـبـلـ عـلـىـ هـذـاـ اـسـتـثـمـارـ.ـ وـعـلـىـ كـلـمـاـ زـادـ  
سـرـ الفـائـدةـ قـلـ الـطـلـبـ عـلـىـ الـاسـتـثـمـارـ وـالـعـكـسـ صـحـيـحـ.

الـاـ انـ تـخـفـيـضـ سـرـ الفـائـدةـ قدـ يـكـونـ أـمـراـ صـعـباـ اوـ حتـىـ مـسـتـحـيلـ لـانـ هـذـاـ  
الـسـعـرـ يـتـحدـدـ طـبـقاـ لـنـظـرـيـةـ كـيـنـزـ بـالـعـلـاقـةـ بـيـنـ الـطـلـبـ عـلـىـ النـقـودـ وـعـرـسـ  
الـنـقـودـ.ـ اـمـاـ الـاخـيـرـ فـقـدـ اـفـتـرـضـ كـيـنـزـ أـنـ أـمـرـ تـحـدـيدـهـ مـتـرـوـكـ فـيـ يـدـ  
الـسـلـطـاتـ الـنـقـديـةـ.ـ بـيـنـماـ يـنـبـعـ الـطـلـبـ عـلـىـ النـقـودـ مـنـ ثـلـاثـ دـوـافـعـ هـيــىـ  
دـاـفـعـ الـعـامـلـاتـ وـدـاـفـعـ الـاـحـتـيـاطـيـاتـ وـدـاـفـعـ الـمـضـارـبـاتـ.

ويشفى، دافع المضاربات أهمية خاص، في تحديد الطلب على النقود طبقا لنظرية كينز. فطبقا لهذا الداء، يرغب الأفراد في الاطلاط بالنقود في شكل مايل حتى يستفيدوا من عمليات المضاربات في أسواق الأوراق المالية. فيشتري المضاربون سندات حينما تكون اسعارها منخفضة (إذ حينما يكون سعر فائتها مرتفعا) لبيعها (ويحتفظون بالنقودسائلة) حينما تكون اسعارها مرتفعة (إذ حينما يكون سعر فائتها منخفضا). وعليه ثان الدليل على النقود (او التفضيل النقدي كما يسميه كينز) زداد اذا انخفض سعر الفائدة ويقل حينما يزيد سعر الفائدة. وبمعنى آخر فان الفائدة تدفع كمائد للتضحيه بالسيولة النقدية. فإذا زاد التفضيل النقدي ارتفع سعر الفائدة مالما تتدخل السلطات النقدية وتزيد من عرض النقود بكمية كافية تستعيض الزيادة في الطلب على النقود.

وليس بالحظر يوجد حد ادنى لما يمكن ان يصل اليه سعر الفائدة. فإذا وصل سعر الفائدة الى حد معين (٢٪ مثلا) أصبح الطلب على النقود ممنا مرونة لانهائية مما يؤدي الى شلل السلطات النقدية في امكانية تخفيض سعر الفائدة الى ادنى من ذلك مهما حاولت هذه السلطات زيارة عرض النقود. وبمعنى آخر بينما يمكن معدل الربح المتوقع من الاستثمارات ان ينخفض الى الصفر فان سعر الفائدة لا يمكن ان ينخفض الى حد مسائل وهذا قد يؤدي الى فشل الانفاق الاستثماري في ان يزداد بقدر كاف لسد الفجوة الانفاقية التي اوردنا ذكرها من قبل.

ـ يتميز معدل الربح المتوقع بعدم الاستقرار في الفترة القصيرة وبالانخفاض المستمر في الفترة الطويلة. ويرجع سبب عدم الاستقرار الى المضاربات التي تحدث في اسواق الوراق المالية والتي تتأثر بعوامل لا علاقة لها بطبعية المشروع الاستثماري. اما سبب الانخفاض في معدل الربح المتوقع في المدة الطويلة فيرجع الى تنافس الاستثمارات التي تتنافسها مع

بعض مما يؤدي إلى انخفاض نائزها

### ٣ - أحكام الشريعة الإسلامية والسياسات الاقتصادية العالمية في اقتصاد إسلامي:-

سوف توضح الآن تأثير مبادئ الرؤية الإسلامية على كل من القواعد الثلاث المذكورة أعلاه.

#### ٤ - فربضة الزكاة

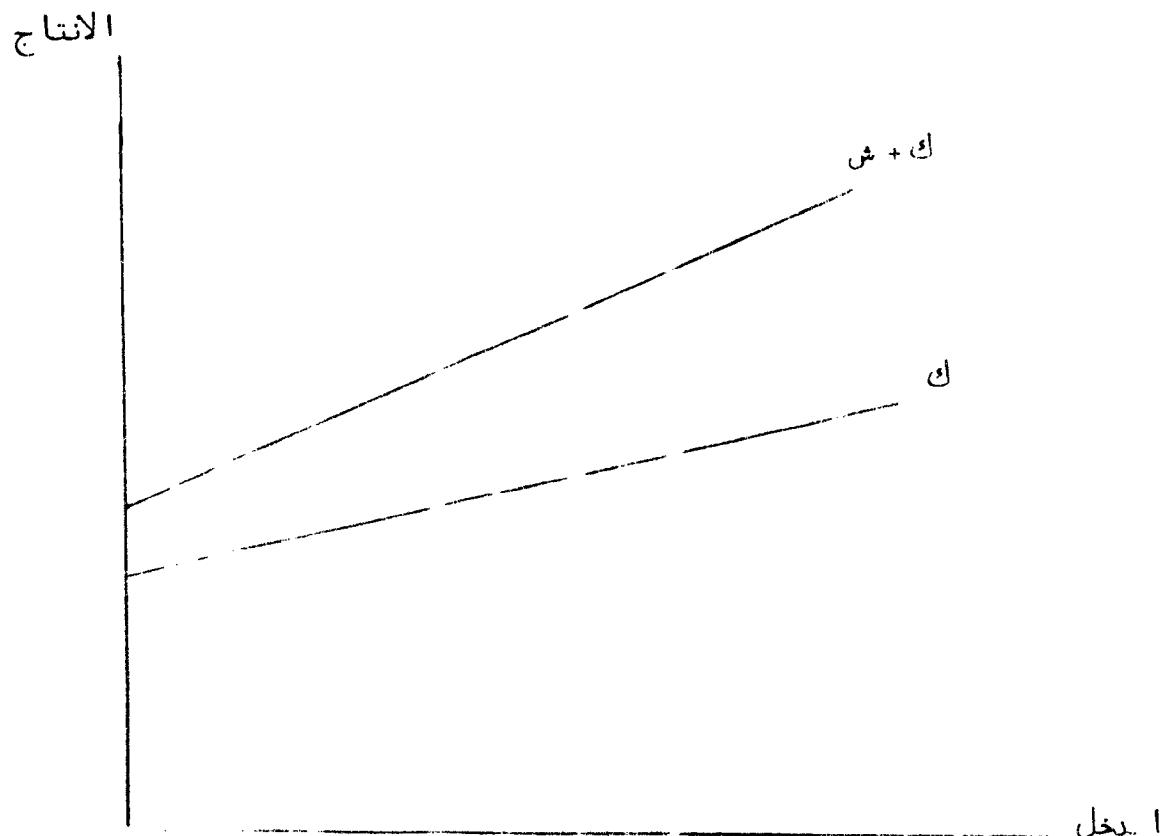
ان أول مبدأ إسلامي له علاقة مباشرة بكل من القاعدتين الأولى والثانية المذكورتين أعلاه هو مبدأ "إيتاء الزكاة" فقد أمر الله تعالى المسلمين أن يقيموا الصلاة و يؤتوا الزكوة . هذا الأمر له تأثيرات ثلاثة على هاتين القاعدتين لنظرية كينز .

#### ٥ - (١:-) أثر الزكاة على دالة الاستهلاك :

لما كانت الزكاة تؤخذ من ذوى الدخول (والثرءة) العالية وتدفع لذوى الدخل المحدود ولما كان المعنى الاستهلاكي لدى الدخول العالية أقل من ميل دوى الدخول المحدودة (لأن الذى قادر على الانفاق) فان أول أثر فعال لفرض الزكاة هو تضييق الفجوة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل الضروري لتحقيق التوظف الكامل . وبمعنى آخر فان كلّ من مقطع وميل دالة الاستهلاك يصبح أكبر بعد فرض الزكاة منها قبل فرض الزكاة كما يتضح من الشكل رقم (١) حيث تمثل "ك" دالة الاستهلاك قبل فرض الزكاة بينما تمثل "ك + ش" دالة الاستهلاك بعد فرض الزكاة . ويمكننا ان نبرهن ان فرض الزكاة يزيد كلّ من الميل العدى والميل المتوسط للاستهلاك . وسوف نبني هذا البرهان على افتراضين : (١) افتراض أن دالة الاستهلاك خطية (٢) افتراض أن دالة الاستهلاك غير خطية .

شكل رقم (١)

أثر فريضة الزكاة على دالة الاستهلاك



(١) دالة استهلاك خطية:-

لنفترض أن دالة الاستهلاك في اقتصاد غير إسلامي (أى اقتصاد بدون فريضة الزكاة وبدون اجراء مالي مماثل للزكاة، أى أن الزكاة "ش" = صفر) تتمثل في المعادلة:

$$(1) \quad k = m + b \quad \text{حيث:}$$

$k$  = الاستهلاك

$l$  = الدخل

$m, b$  = ثابتان حيث:  $m > 0$  صفر

صفر  $< b < 1$

فنحصل تحت هذا الافتراض على ميل متوسط للاستهلاك يعادل:

$$(2) \quad \frac{dk}{dl} = \frac{m}{l} + b \quad \text{حيث: } l = \text{دخل}$$

ونحصل على ميل حدى للاستهلاك يعادل

$$(3) \quad \frac{dk}{dl} = b \quad \text{حيث: } l = \text{دخل}$$

لنفترض الآن (من أجل تبسيط التحليل) ان مقدار حبilla الزكاة في اقتصاد إسلامي يعادل

$$(4) \quad sh = nl \quad \text{حيث: } sh = \text{دخل}$$

حيث: صفر  $< n < 1$

لنفترض أبداً أن دخل المسلمين الذين يجب عليهم الزكاة يعادل "nl" وان دخل المسلمين الذين من حقهم قبض حبilla الزكاة يعادل  $(1 - sh)l$  حيث:

$$\text{صفر} < sh < 1$$

ولنفترض أخيراً أن العميل العدي للاستهلاك لفترة المسلمين الذين يستحقون  
قيمة حيلة الزكاة يعادل "ح" حيث (١)

$\text{صفر} < \text{ب} < \text{ح} < ١$

وابغاً لهذه الافتراضات فإن دالة الاستهلاك الخطية في اقتصاد اسلامي يمكن  
تمثيلها بالمعادلة

$$(٥) \quad \begin{aligned} \text{ك} &= \text{م} + \text{ب}(\text{ص}-\text{n}) + \text{ح}(\text{ا}-\text{ص}) + \text{ن} \text{ لـ ح} \\ &= \text{م} + \text{دـ لـ}(\text{ص}-\text{n}) + \text{حـ لـ}(\text{ا}-\text{ص}+\text{n}) \end{aligned}$$

ويمكن (٦) نستنتج من هذه المعادلة بالنسبة لاقتصاد اسلامي :-  
الميل (ال المتوسط للاستهلاك) =  $(\frac{\text{ك}}{\text{لـ ش}})$  صفر =  $\text{ب}(\text{ص}-\text{n}) + \text{ح}(\text{ا}-\text{ص}+\text{n})$  (٦)

$$(٧) \quad \text{الميل العدي للاستهلاك} = \frac{(\text{دـ ك})}{(\text{دـ لـ ش})} \text{ صفر} = \text{ب}(\text{ص}-\text{n}) + \text{ح}(\text{ا}-\text{ص}+\text{n})$$

وبمقارنة المعادلات (٦) ، (٧) ، (٨) ، (٩) يتضح ان :-

$$(٨) \quad \begin{aligned} (\frac{\text{ك}}{\text{لـ ش}}) - (\frac{\text{دـ ك}}{\text{دـ لـ ش}}) \text{ صفر} &= \text{ح}(\text{ا}-\text{ص}+\text{n}) - \text{ب}(\text{ص}-\text{n}) \\ &= \text{ح}(\text{ا}-\text{ص}+\text{n}) - \text{ب}(\text{ص}-\text{n}) \end{aligned}$$

$$(٩) \quad \begin{aligned} (\frac{\text{دـ ك}}{\text{دـ لـ ش}}) - (\frac{\text{دـ ك}}{\text{دـ لـ ش}}) \text{ صفر} &= \text{ح}(\text{ا}-\text{ص}+\text{n}) - \text{ب}(\text{ص}-\text{n}) \\ &= \text{ح}(\text{ا}-\text{ص}+\text{n}) - \text{ب}(\text{ص}-\text{n}) \end{aligned}$$

(١) اذا افترضنا ان "ص" تساوى ١ فان هذا معناه ان قابضى حيلة  
الزكاة ليس لهم أى مصدر آخر للدخل . ويمكن القول بان هذا  
الافتراض يعتبر صححاً بالنسبة للغالبية العظمى من مستحقى  
حيلة الزكاة . وعليه فان  $\text{ح} < \text{ب}$  .

ويتحقق من المعادلتين (١) ، (٢) أن

$$\left( \frac{k}{L} \right) < \left( \frac{k}{L} \right)$$

ش > صفر      ش = صفر

$$\left( \frac{d_k}{D_L} \right) < \left( \frac{d_k}{D_L} \right)$$

ش > صفر      ش = صفر

طالما أن  $D_L > L$

وحيث أن "د" تكون دائماً أكبر من ب فان فرض الزكاة يزيد الميل المتوسط والميل الحدي للاستهلاك

(٢) دالة استهلاك غير خطية : -

ولكي تكون أقرب للواقعية فاننا نفترض دالة استهلاك بالخمائص الآتية : -

(١) يكون الاستهلاك موجباً حتى ولو كان الدخل معدوماً . أى ان  $k > 0$  عندما  $L = 0$

(٢) يكون الميل المتوسط للاستهلاك موجباً ولكنه يتناقص مع زيادة الدخل . أى ان : -

$$\left( \frac{k}{L} \right) < 0 \quad \text{ولكن} \quad \left( \frac{d_k}{D_L} \right) > 0$$

(٣) يكون الميل الحدي للاستهلاك موجباً ولكنه يتناقص مع زيادة الدخل . أى ان : -

$$\left( \frac{d_k}{D_L} \right) > 0 \quad \text{ولكن} \quad \left( \frac{d^2 k}{D_L^2} \right) < 0$$

ويمكن تمثيل الخمائص الثلاث السابقة بدالة الاستهلاك : -

$$k = m + qL + b$$

حيث :  $m > 0$  ،  $q > 0$  ،  $b > 0$  (١)

فبالنسبة للاقتصادات غير الإسلامية (أى التي لا توجد فيها فريضة الزكاة أو ما يعادلها ، أى  $ش = صفر$ ) نحصل على :-

$$(10) \quad \text{الميل المتوسط للاستهلاك} = \frac{k}{L} = \frac{m+q}{L} - 1 \quad \text{ـ ش = صفر}$$

$$(11) \quad \text{الميل الحدي للاستهلاك} = \frac{d_k}{L} = \frac{b}{L} - 1 \quad \text{ـ ش = صفر}$$

أما في اقتصاد إسلامي فإن دالة الاستهلاك يمكن تمثيلها بالمعادلة (٢) :

$$(12) \quad k = m + q (ص - n) L^b + q (1 - ص + n) L^{-b}$$

ومن هذه الدالة نحصل على :-

$$\text{الميل المتوسط للاستهلاك} = \frac{d_k}{L} \quad \text{ـ ش > صفر}$$

$$(13) \quad \frac{m+q(ص-n)}{L} L^b - 1 + q(1-ص+n) L^{-b} - 1$$

$$\text{الميل الحدي للاستهلاك} = \frac{d_k}{L} \quad \text{ـ ش > صفر}$$

$$(14) \quad = b q (ص - n) L^b - 1 + q (1 - ص + n) L^{-b} - 1$$

ومن المعادلات (١٠) ، (١١) ، (١٣) ، (١٤) نحصل على :-

$$(15) \quad \frac{d_k}{L} - \frac{q(1-ص+n)(L^b - 1)}{L} = q (1 - ص + n) (L^b - 1) \quad \text{ـ ش > صفر}$$

$$(16) \quad \frac{d_k}{L} - \frac{q(1-ص+n)(L^b - 1)}{L} = q (1 - ص + n) (L^b - 1) \quad \text{ـ ش = صفر}$$

ويتبين من المعادلتين (١٥) ، (١٦) أنه طالما أن  $b$  فان

(٢) يتضح من المعادلة (١٢) أنه إذا تساوت  $b$  ، «ـ» فإن دالة الاستهلاك في اقتصاد إسلامي تصبح مماثلة لدالة الاستهلاك في الاقتصاديات غير الإسلامية أى  $k = m + q L^b$ .

$$(١٧) \quad < \frac{ك}{ل} < \frac{ك}{ش} \quad ش > صفر \quad ش = صفر$$

$$(١٨) \quad < \frac{دك}{دل} < \frac{دك}{ش} \quad ش > صفر \quad دل = صفر$$

كما أنه طالما أن حم ب فان

$$\frac{د}{دل} < \frac{ك}{ش} < \frac{د}{دل} \quad ش > صفر \quad دل = صفر$$

$$= ق ( ١ - ص + ن ) [ ( ح - ١ ) ل ^ { -٢ } - ( ب - ١ ) ل ^ { -٣ } ] < صفر \quad (١٩)$$

$$\frac{دل}{ش} > صفر \quad < \frac{دل}{دل} \quad ش = صفر$$

$$= ق ( ١ - ص + ن ) [ ( ح - ١ ) ل ^ { -٢ } - ب ( ب - ١ ) ل ب - ٢ ] < صفر \quad (٢٠)$$

ومضون المعادلين (١٩) و(٢٠) أ، معدل انخفاض كل من العين المتوسط والمييل الحدي للاستهلاك مع زيادة الدل يكون أقل في اقتصاد اسلامي منه في اقتصاد غير اسلامي بسبب فريضة الزكاة .

ويتبين من التحليل الرياضي السابق أن فرض الزكاة يزيد المييل الحدي والمييل المتوسط للاستهلاك سواء كان الاقتصاد يواجه حالة استهلاك خطيرة (٣) أو غير خطيرة .

### أ - (٤): أثر الزكاة في الحافز على الاستثمار

لما كانت الزكاة تفرض على كافة أنواع الثروات وبخاصة تلك القابلة للنماء (مثل الذهب والفضة وحسابات البنوك والقروض ... الخ) فإنه اذا قرر

(٤) اقتصر التحليل الرياضي السابق على تحديد أثر الزكاة على توازن الدخل مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة . وبعض تعاليم الإسلام الأخرى كالنهي عن الشرف والسراف والتذكير بثواب الآخرة تميل إلى تخفيض المييل المتوسط للاستهلاك .

أحد المدخرين عدم استثمار أمواله واكتنازها في أي شكل من الأشكال  
فإنه سوف يعود فريضة على هذه الأموال في صورة زكاة . وهذا معنى  
أن فريضة الزكاة تبعي المدخرين على تغفيل مدخراتهم (أو استثمار هذه  
المدخلات مما يؤدي إلى زيادة الطاق الإنتاجية وتحقيق العمالة ) . وبذلك  
يكون الحافز على الاستثمار في اقتصاد إسلامي أقوى من ذلك في اقتصاد  
غير إسلامي بسبب فريضة الزكاة . ومن ثم فإن مهمة تحقيق العمالة الكاملة  
في اقتصاد إسلامي تكون أخف وطأة منها في الاقتصادات غير الإسلامية .

#### ١٢ - (٤) مقارنة بين الزكاة والضرائب التماعدية : -

تختلف الزكاة عن الضرائب التماعدية اختلافا جوهريا في نقاط عديدة  
من أهمها : -

- ١ - بينما تعتبر الزكاة فريضة دينية خالدة راجبة على كل مسلم  
بالغ عاقل حر مالك لنصابها المخصوص بشرطه فإن الضرائب  
التماعدية متروك فرضها بشروطه وكيفيته لرأى ولئل الأمر .
- ٢ - بينما تفرض الزكاة على الزوجات القابلة للنماء (مع بعض  
الاستثناءات المحدودة ) وعلى بعض الدخول فإن الضرائب  
التماعدية تفرض عادة على الدخول دون الزوجات . أي أن قاعدة  
الزكاة في اقتصاد إسلامي أوسع من قاعدة الضرائب التماعدية  
في اقتصاد غير إسلامي .
- ٣ - بينما يوزع الجزء الأكبر من حصيلة الزكاة مباشرة على الفقراء  
مما يؤدي إلى تأثير مباشر وفعال على العييل للاستهلاك فإن  
حصيلة الضرائب التماعدية لا تعود بذلك مباشرة على أصحاب الدخول  
المحدودة ومن ثم فإن أثر هذه الضرائب على توازن الدخل  
(وبصفة خاصة على العييل للاستهلاك) يكون أقل فاعلية من تأثير  
فريضة الزكاة .

٤ - تفرض الفرائب التماعدية عادة بمعدلات مرتفعة على العائد من

الاستثمارات مما قد يؤدي إلى عدم تشجيع اتجاه المدخرات إلى الاستثمار المنتج بينما يؤدي فرض الزكاة على الأموال العاطلة (القابلة للنماء) إلى تشجيع استثمارها حتى يتفادى المدخرون تأكل مدخراتهم مع مرور الزمن .

٥ - لا يجوز انفاق حصيلة الزكاة إلا في الفرائض الشرعية لها والمذكورة صراحة في القرآن الكريم (سورة التوبة، الآيات ٦٠-٥٨) بينما يجوز تخصيص حصائل الفرائب التماعدية لأي غرض كما يتراءى لولي الأمر . ومن الممكن القول بأن هذه الخاصية للزكاة سهل عملية التخطيط الاقتصادي في الاقتصاديات الإسلامية .

٦ - بينما تتغير معدلات الفرائب التماعدية حسبما يتراءى للمشرع فإن معدل فريضة الزكاة ثابتة لا تتغير مع الزمن أو الأحوال الاقتصادية . ومن الممكن القول بأن هذه الخاصية لفريضة الزكاة قد تؤدي إلى حال أكبر من الثبات والاستقرار في الاقتصاديات الإسلامية .

٧ - الزكوة ضريبة نسبية وليس تماعدية وعليه فإن تأثير الزكوة على حواجز أصحاب الدخول المرتفعة للعمل والانتاج والاستثمار في اقتصاد إسلامي يكون أقل وطأة من تأثير الفرائب التماعدية على هذه الحواجز في الاقتصاديات غير الإسلامية .

### ٣ ب - المبدأ الثاني: تحريم الربا:-

المبدأ الثاني الذي له علاقة بالقواعد الثلاث التي تقوم عليها نظرية كينز والتي ذكرناها سابقا هو مبدأ عدم جواز قبول الربا (أو الفائدة) على الأموال التي تقرض (أو تفترض) لأي غرض في اقتصاد إسلامي .

فالباقى لهذا المبدأ لا يدخل سعر الفائدة في الحساب حينما يقبل المستثمر على عملية الاستثمار في اقتصاد إسلامي . وبمعنى آخر فإنه فى

اقتصاد اسلامي لا يقارن المستثمر معدل الربح المتوقع من الاستثمار بسعر الفائدة حيث ان الأخير لا وجود له في مثل هذا الاقتصاد. وعليه فإنه من الممكن في اقتصاد اسلامي ان يقوم الاستثمار حتى ولو كان معدل الربح المتوقع صفرًا، الأمر الذي لا يمكن حدوثه في الاقتصادات غير الاسلامية حيث ان سعر الفائدة لا يمكن ان ينخفض الى الصفر وحيث ان الطلب على الاستثمار يتوقف عند الحد الذي يتساوى فيه سعر الفائدة مع العائد المتوقع من الاستثمار (معدل الكفاية الحدية لرأس المال). وعليه فإنه من الممكن ان يتوافر قدر أكبر من الاستثمارات في الاقتصاد الاسلامي لسد الفجوة بين الانفاق الاستهلاكي والدخل اللازم لتحقيق العمالة الكاملة مما يسهل مهمة تحقيق هذا المستوى من العمالة . وسوف نرى فيما بعد كيف تحدد الطلب على الاستثمار في اقتصاد اسلامي.

ونظراً لأن أصحاب الثروات القابلة للنماء في اقتصاد اسلامي سوف يتقدموه بدفع الزكاة من الأصل نفسه اذا قرروا عدم تشغيل أموالهم ويدفعها من العائد (أو الربح) اذا داموا بتتشغيلها فان الحافز على الاستثمار في اقتصاد اسلامي يكون أقوى منه في الاقتصاديات غير الاسلامية حيث ان المدخرين في النوع الأول من الاقتصاديات سوف يقومون بعمليات الاستثمار لالما ان العائد المادي المتوقع من هذا الاستثمار يزيد على معدل الزكاة المفروض على الأموال العاطلة (أى الأموال القابلة للنماء وانماثرة في حالة عاطلة).

#### ٢- مبدأ تحريم المقامرات :-

نظراً لأن الدين الاسلامي يحرم لعب الميسر وجميع ألوان المقامرات فإن معدل الربح المتوقع في اقتصاد اسلامي سوف يتمتع بثبات أكثر منه في الاقتصاديات الحرة غير الاسلامية التي تسود فيها أعمال المقامرات

في أسوأ الأوراق المالية والتي عادة تؤدي إلى تقلبات مفطرة في معدلات الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغالباً ما يكون مصدر هذه الاضطرابات علاقة له باداء الاستثمار لوظيفته. فانتخاب حكومة جديدة مثلاً أو حتى كسب حصار ما في سباق قد يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض في اسعار الأوراق المالية، الأمر الذي ينعكس على المعدلات المتوقعة للأرباح وبالتالي على الطلب الاستثماري.<sup>(٤)</sup>

#### ٤ - ركائز نظرية الاقتصاد الإسلامي في العمالة والاسعار والنقود:-

يتضمن مما سبق أن نظرية كينز للتوظيف والفائدة والنقود لا يمكن تطبيقها في نظام اقتصادي تحكمه مبادئ الشريعة الإسلامية وهذا يستدعي بناء نظرية جديدة تحقق التوازن الاقتصادي وفقاً لمبادئ هذه الشريعة. ولقد قدمَ بتأليف هذه النظريّة مستخدمين العلاقات التالية التي تستند على هذه الرموز:-

ل = النسخ القومي

ك = الاستيلاك الكلى الخاص

أ = الاستثمار الكلى الخاص

ح = الإنفاق الحكومي

د = المدخرات الكلية العامة

ط = المدالib الكلى

ع = العرض الكلى

ط = الطلب على النقود

(٤) من الضروري الانتباه إلى أن بعض العقود التي تعتبر مضاربة باصطلاح الاقتصاديين مباحة شرعاً وتؤدي وظيفة اجتماعية هامة. من ذلك عقد الاستئناف وهو التعاقد بشمن محل على سلعة سيتم صنعها في المستقبل. وأهم من ذلك عقد الصلم الذي أبىح بنص الحديث النبوي الشريف ويتضمن شراء محصول زراعي مقبل بشمن محل يتلقاه المزارع فوراً ويستعين به على الانتاج وبالمقابل أبىح البيع بالنسبة الذي يجعل فيه تسليم السلعة مقابل ثمن

$\Sigma$  = عرض النقود

$R$  = المعدل المتوقع لارباح الاستثمارات

$\mu$  = معدل فريضة الزكاة على الثروات القابلة للدعاة

$\bar{h}$  = معدل فريضة الزكاة على ارباح الاستثمارات

$z$  = معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على الثروات العاطلة<sup>(٢)</sup>

$w$  = معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على الدخول<sup>(٣)</sup>

$S$  = المستوى العام للسمار

$J$  = معدل الأجر الحقيقي

$J^*$  = معدل الأجر النقدي

$J_m$  = معدل الأجر الحقيقي المقابل لمستوى العمالة الكاملة

$L_m$  = مستوى الدخل القومي المقابل لعمالة الكاملة

$t$  = وحدات العمل

$t_m$  = التوظيف الكامل

$U_t$  = عرض العمل

$T_t$  = الطلب على العمل

$i$  = كمية الارباح المتوقعة من الاستثمار

$\mu_i$  = مقدار فريضة الزكاة على ارباح الاستثمار

$R_f$  = المعدل المتوقع للربح المأفيية بعد دفع الزكاة

$H_m$  = مدار الزكاة على الثروات

(٢) لما كانت النسب المقررة لاداء فريضة الزكاة ثابتة لا تتغير فان للامام المسلم الحق في فرض ضرائب اضافية تتغير نسبها تبعاً للأحوال الاقتصادية. كما أن له حق التصرف في حمولة هذه الضرائب لأغراض أخرى تختلف عن تلك المحددة للزكوة (سورة التوبة). وقد اطلقنا اسم "ضريبة الأحوال الاقتصادية" على هذا النوع من الضرائب وافتراضنا أنها تفرض على الدخول (بما فيها ارباح الاستثمارات) وكذلك على الثروات العاطلة كما يتضمن ذلك للامام المسلم.

$R_f$  = معدل الربح الصافي المتوقع «الحقيقي».

ويمكن استخدام الرموز السابقة لاستنتاج نظام المعادلات الآتية:-

$$(21) \quad J = \gamma + \beta + \alpha$$

$$(22) \quad \bar{e} = e, \quad \bar{j} = j, \quad (J)^{(i)} = e$$

$$(11) \quad \bar{g} = g + \bar{j} = j \quad | \binom{j}{j} - 1 = 1$$

$$\bar{z} = z$$

(40)  $\omega = 1$

$$(47) \quad \bar{j} = j \Big|_{(J)_n^{-1}} = j_n$$

(٢٧)  $\mu_n \neq \mu_{n(j)}$

$$\text{ع}_n = r_n l, \quad n = \text{ثابت}$$

$$(49) \quad \frac{d}{dt} \ln \frac{y(t)}{y_0} = -\frac{1}{\tau}.$$

(۴۰)  $\text{L} = \text{J} \cup \text{L}'$  (ت)

$$(21) \quad \frac{d}{dx} \left( \frac{1}{x} \right) = -\frac{1}{x^2}$$

(٣٢) ت = ت (ج)

$$(44) \quad (\tilde{\zeta})^{\perp} = \perp$$

توضيحاً للمعادلة رقم (٢١) أن النخل القومي يكون من مجموع الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري الخاص والإنفاق الحكومي.

وتوضح المعادلة رقم (٢٢) أن الاستهلاك الخاص أثره على الدخل وإن هذه الدالة : تتغير بتغيرات معدلات ضريبة الأحوال الاقتصادية على الثروات العاطلة والدخل .

أما المعادلة رقم (٢٣) فتوضح أن الاستثمار الحالى فى الاقتصاد الاسلامي يتوقف على المعدل المتوقع للارباح الا أن دالة الاستثمار تتغير تبعا

لتغيرات معدلات ضريبة الأحوال الاقتصادية على الأموال العاطلة وعلى أرباح الاستثمار. وسوف نشرح بالتفصيل كيف تحديد الطلب على الاستثمارات الخاصة في اقتصاد إسلامي نظراً لأهمية هذا الموضوع في تأسيس نظرية الاقتصاد الإسلامي للعملة والأسعار والنقود.

وتوضح المعادلة رقم (٢٤) أن الإنفاق الحكومي يتعدد بصفة مستقلة.

أما المعادلة رقم (٢٥) فتوضح أن التوازن الاقتصادي يستلزم تعادل الإنفاق والاستثمار.

وتعدد المعادلات (٢٦) إلى (٢٩) سلوك الطلب على النقود وعرض النقود في اقتصاد إسلامي يحرم الربا (أو الفائدة). فتوضح المعادلة رقم (٢٦) أن الطلب على النقود في اقتصاد إسلامي يتوقف على الدخل وان التفضيل النقدي يتغير بالزيادة والنقصان، بينما لتغيرات معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على الأموال العاطلة. وتوضح المعادلة رقم (٢٧) أن عرض النقود متصل عن معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على الأموال العاطلة وافتراضنا أن هذا التغير (أى عرض النقود) يتعدد بمعرفة السلطات النقدية الإسلامية كنسبة من الدخل القومي كما يتضح من المعادلة رقم (٢٨). ويتطابق التوازن النقدي أن يتعادل عرض النقود مع الطلب عليها كما هو واضح من المعادلة رقم (٢٩).

وتوضح المعادلة رقم (٣٠) أن الناتج القومي (أو الدخل القومي) يتوقف على مستوى التوظيف. أما المعادلة رقم (٣١) فتوضح أن معدل

(٦) إنها ضريبة الأحوال الاقتصادية على الأموال العاطلة في تحليلنا لنتمكن من تحقيق التوازن النقدي في اقتصاد لا يسمح بوجود فائدة (أو ربا) ولنتمكن مع هدف الإسلام في تشجيع تضليل الأموال القابلة للنماء.

الأجر الحقيقي يساوى معداً الأثر النقدي مقسوماً على المستوى العام للأسعار بينما توضح المعادلتان (٣٢) و (٣٣) أن كمية العملة التي يعرضها أي شخص وتكلفتها التي يتطلبها أي منتج تتوقف على معدل الأجر الحقيقي السائد.

#### ٥ - محددات الطلب على الاستثمار في اقتصاد إسلامي

قبل أن ندخل في استدلال نظرية الاقتصاد الإسلامي للنقدة والأسعار والنقود يتبعنا أن نفترض كيف يتعدد الطلب على الاستثمار في اقتصاد إسلامي.

من الواضح أن معدل الربح المتوقع يمكن تحديده كالتالي:-

(٣٤)

$$r = \frac{i}{1 + h_i}$$

وان مقدار فريضة الزكاة على ارباح الاستثمار يمكن التعبير عنه  
بالمعادلة:

(٣٥)

$$h_i = h \cdot i$$

وعليه يمكن التعبير عن معدل الربح الصافي المتوقع بالاتي:

$$r_f = (i - h_i) / 1$$

أو

$$r_f = \frac{i}{1 + \frac{h}{1}} = \frac{i}{1 + \frac{h}{1} \cdot \frac{i}{1}}$$

$$= \frac{i}{1 + i - h}$$

$$\therefore r_f = r(1 - h)$$

(٣٦)

ولما كان الأراضي بربا (أى بسعر فائدة) محظوظاً في الاقتصاد الإسلامي ولما كان بديلاً لاستثمار هو الالتجاء إلى اكتناز نقدى أو اكتناز سعى بخضع فى مثل هذا الاقتصاد لفرضية الزكاة حسب النسب المقررة فإنه يمكن

التعبير عن مقدار الزكاة على مبلغ مكتتب إلّي: (٧)

(٢٧)

$$\text{هـ} = \text{هـ} \cdot ١٠$$

وعليه فان المدخل الذى يستثمر ماله يتوقع حقيقة الحصول على معدل ربح صاف حقيقى يساوى فى السابق مضافا اليه معدل الزكاة هـ الذى كان سيدفعه لو اكتتب ولم يستثمر

(٣٨)

$$\text{رـ} = \text{رـ} (١ - \text{هـ}) + \text{هـ}$$

وتوضح هذه المعادلة ان الاستثمار فى اقتصاد اسلامي يستثمر انسيا به طالما ان:-

(٣٩)

$$\text{رـ} > \text{صفر}$$

وبمعنى آخر يستثمر الاستثمار طالما تتحقق المتباينة :-

(٤٠)

$$\text{رـ} (\text{هـ} - ١) < \text{هـ} \quad (\text{بملاحظة أن الكمية هـ - ١ سالبة})$$

ويقف الاستثمار فى اقتصاد اسلامي عندما يصل معدل الربح المتوقع الى مستوى سالب يعبر عنه بالمعادلة الآتية :-

(٤١)

$$\text{رـ} = \frac{\text{هـ}}{\text{هـ} - ١}$$

ومضمن المعادلة (٤١) انه بينما يقف الطلب على الاستثمار فى الاقتصاديات الحرة غير الاسلامية قبل ان يصل معدل الربح الصافى المتوقع الى الصفر (حيث ان هذا المعدل يجب ان يكون مساويا على الاقل لسعر الفائدة) فان الطلب على الاستثمار فى اقتصاد اسلامي يستمر حتى ولو انخفض معدل الربح الصافى المتوقع الى الصفر، بل ان هذا الطلب يستمر حتى لو انخفض هذا المعدل الى حد سالب طالما ان هذا الحد يزيد على

(٧) يقتصر التحليل هنا على الاستثمار الثابت. أى اننا استبعدا مراحة الاستثمار فى عروض التجارة رغم أهمية هذا النوع من الاستثمار فى الاقتصاد الاسلامى . والرأى الراجح فى نسب الزكاة ان عروض التجارة نفسها وكذلك الأرباح الصافية المتولدة منها تخضع إلى نفس نسبة الزكاة (أى ٥٪). أما الاستثمار الثابت فالرأى الراجح ان يتركى ما فى الربح (أى بعد طرح مقابل الاستهلاك) بنسبة ١٠٪ دون ان تخضع الاصول الثابتة نفسها للزكاة؛ أى ان هـ ≠ هـ. انظر يوسف القرضاوى "فقـه الـإـكـاتـة" ص ٤٧٦.

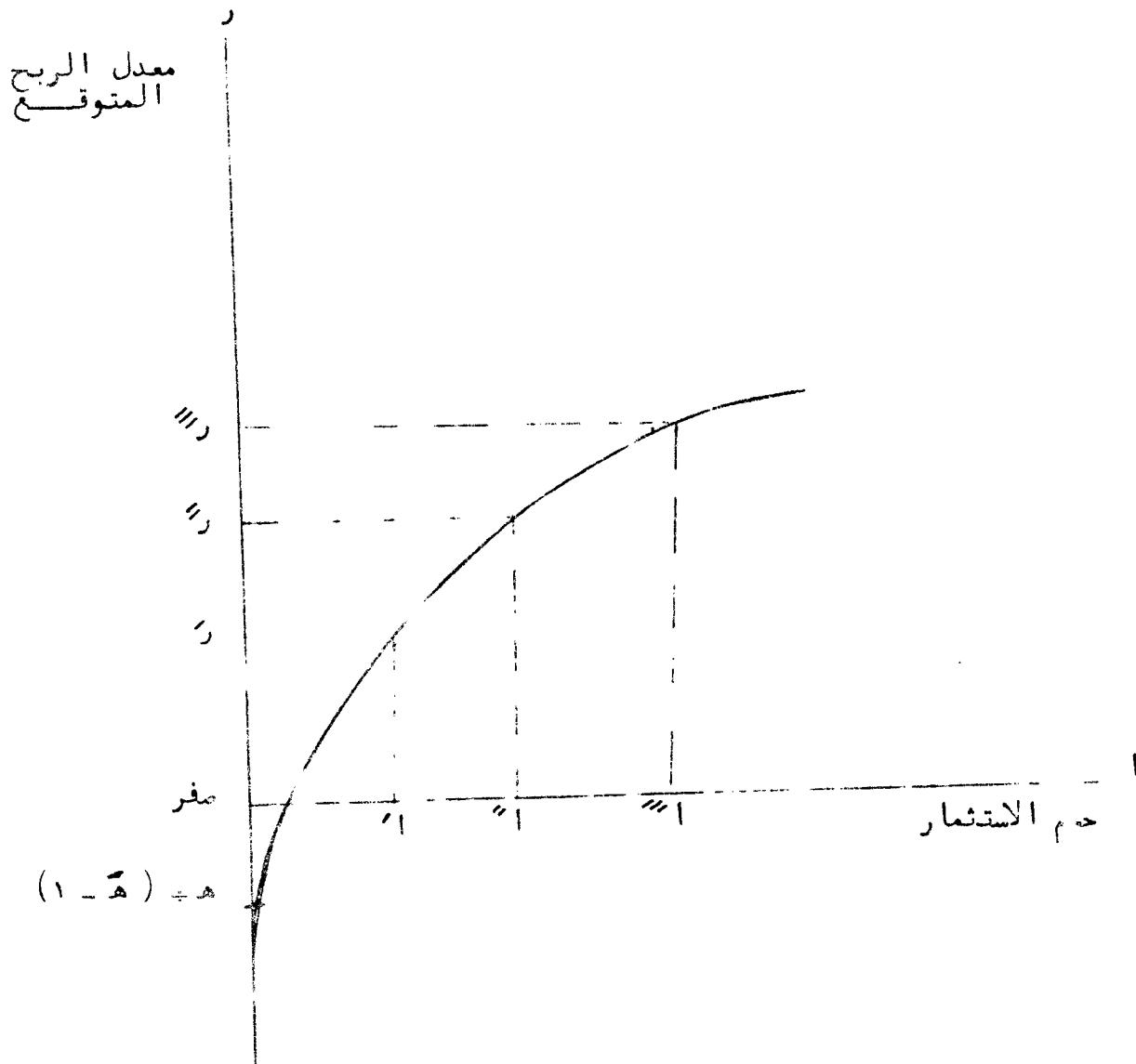
نسبة الركاة على الأموال القابلة للنماء المحفظ بها في صورة عاطلة (وهو الدليل للاستثمار). وبوضوح ذلك الشكل البياني رقم (١) وطبقاً له التحليل فإنه بينما يشجع الاستثمار في الاقتصاد غير الإسلامي عن طريق تخفيض سعر الفائدة إلى درجة معينة فإن الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي يمكن تشجيعه أما بتخفيض معدل ضريبة الأرباح، الضرائب على عائد الاستثمار وأما بزيادة معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على ثروات القابلة للنماء والمترددة في حالة عاطلة أو بكليهما.

كما أن الطلب على الاستثمار في الاقتصاديات الإسلامية يسلف عن ذلك في الاقتصاديات غير الإسلامية في أربع نقاط أخرى:

- أ - نظراً لأن المستثمر المسلم يهدف من وراء استخدام الثروات إلى تحقيق الفع له ولسعادة المسلمين فإن قراراته الاستثمارية لن تتحدد بدافع تحقيق أقصى ربح معنون كما هو الحال بالنسبة للمستثمرين في الاقتصاديات الحرة غير الإسلامية.
- ب - نظراً لأن الكثير من المستثمرين المسلمين بهدفون إلى ابتكار رضا الله سبحانه وتعالى في الدنيا والآخرة فإن حدوداً كبيرة من الاستثمار في الاقتصاديات الإسلامية يكون مستقلاً عن دافع تحقيق الربح. فالكثير من المدخرين المسلمين يقومون باستثمار مدخراهم في بناء مساجد أو مستشفيات أو مدارس أو حتى مصانع لانتاج سلع يحتاجها المسلمون بغض النظر عن العائد المادي لمثل هذه المشروعات.
- ج - غالباً ما يقتضي المستثمر المسلم بمعدلات ربح متواضعة للقيام بمستوى استثمار معين وعليه فإن كميات الاستثمار التي تتناسب عند كل معدل ربح متوقف تكون أكبر في الاقتصاديات الإسلامية منها في الاقتصاديات غير الإسلامية.

شکل روم (۲)

## الطلب على الاستثمار في اقتصاد اسلامي



ذ - أن المستثمر المسلم عند اختياره للمشروعات الاستثمارية يراعي  
أحكام الشريعة الإسلامية فيما تحرمه وفيما تحلله . فلا يقبل المستثمر  
السلم ملا على إنشاء مصنع لانتاج الخمور حتى ولو كان الربح المتوقع  
هو أعلى ربح ممكن . ومثل هذه المرأة لا نظير لها في اقتصاد غير  
إسلامي .

#### ٦ - نحو نظرية عامة للعملة والأسعار والنقود للاقتصاد الإسلامي:-

والآن نقوم باشتغال نظرية عامة للعملة والأسعار والنقود تلائم الاقتصاديات  
الإسلامية . طبقاً لهذه النظرية يتعدد مستوى التوظيف الكلي بنقلة تقاطع منحنى  
الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي .

أما منحنى الطلب الكلي فهو ذلك المنحنى الذي يوضح العلاقة بين الطلب  
على الناتج القومي وبين المستوى العام للأسعار .

وبنحو . الدخل القومي (أو الناتج القومي) طبعاً لهذه النظرية بالعلاقة  
بين الاستثمار والإنفاق (أو الاستهلاك) . بين معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية كما  
يتضح من الشكل البياني رقم (٣) .

فيوضح الجزء رقم (١) من الشكل البياني رقم (٣) أن هناك مستوى  
معين للاستثمار يتحققه معدل معين متوقع للربح وذلك بافتراض ثبات معدل  
ضريبة الأحوال الاقتصادية على الأموال العاطلة . ويمثل هذه العلاقة المنحنى  
(أز) . ونلاحظ أن هذا المنحنى يمثل الاستثمار الخام بالإضافة إلى الإنفاق  
الحكومي أي أن :  $A = a + h$  . فإذا توقع المستثمرون الحصول على معدل ربح  
قدره ( $r_1$ ) تحدد مستوى الاستثمار بمقدار ( $A_1$ ) .

ولما كان الإنفاق لابد أن يساوى الاستثمار لتحقيق التوازن فإن الشكل  
البياني رقم (٢) يوضح أنه إذا تحدد الاستثمار بمقدار ( $A_1$ ) فإن مستوى

الإدخار اللازم لتحقيق التوازن يكون ( $D_1$ ) حيث  $D$  يمثل الإدخار الخاص بالإضافة إلى الإدخار الحكومي.

ونظراً لأن أي مستوى إدخار يتطلب لتحقيقه مستوى دخل معين فإن الشكل البياني رقم (٣) يوضح أنه إذا كان مستوى الإدخار ( $D$ ) فإن ذلك يقابل دخل مستواه ( $L_1$ ).

وبناءً على ما تقدم فإنه يقابـ كل معدل ربح متوقع مستوى معين للدخل القومي. وتمثل العلاقة التي تربط بين معدل الربح المتوقع وبين الدخل القومي في المعنى ( $Adz$ ) الذي يتحدد بعمومات ثلاثة هي : الاستثمار ( $I$ ) والإدخار ( $D$ ) ومعدل ضريبة الأحوال الاقتصادية ( $z$ ).

وطبقاً للشكل البياني رقم (٤) إذا كان معدل الربح المتوقع ( $r_1$ ) فإن ذلك يقابل دخل قدره ( $L_1$ ).

كما أن أي تغيير في أحد العمومات الثلاثة التي تحدد المعنى ( $Adz$ ) سوف ينتج عنه انتقال في هذا المعنى. ويمكن أن نميز بين نوعين من التغيير:-

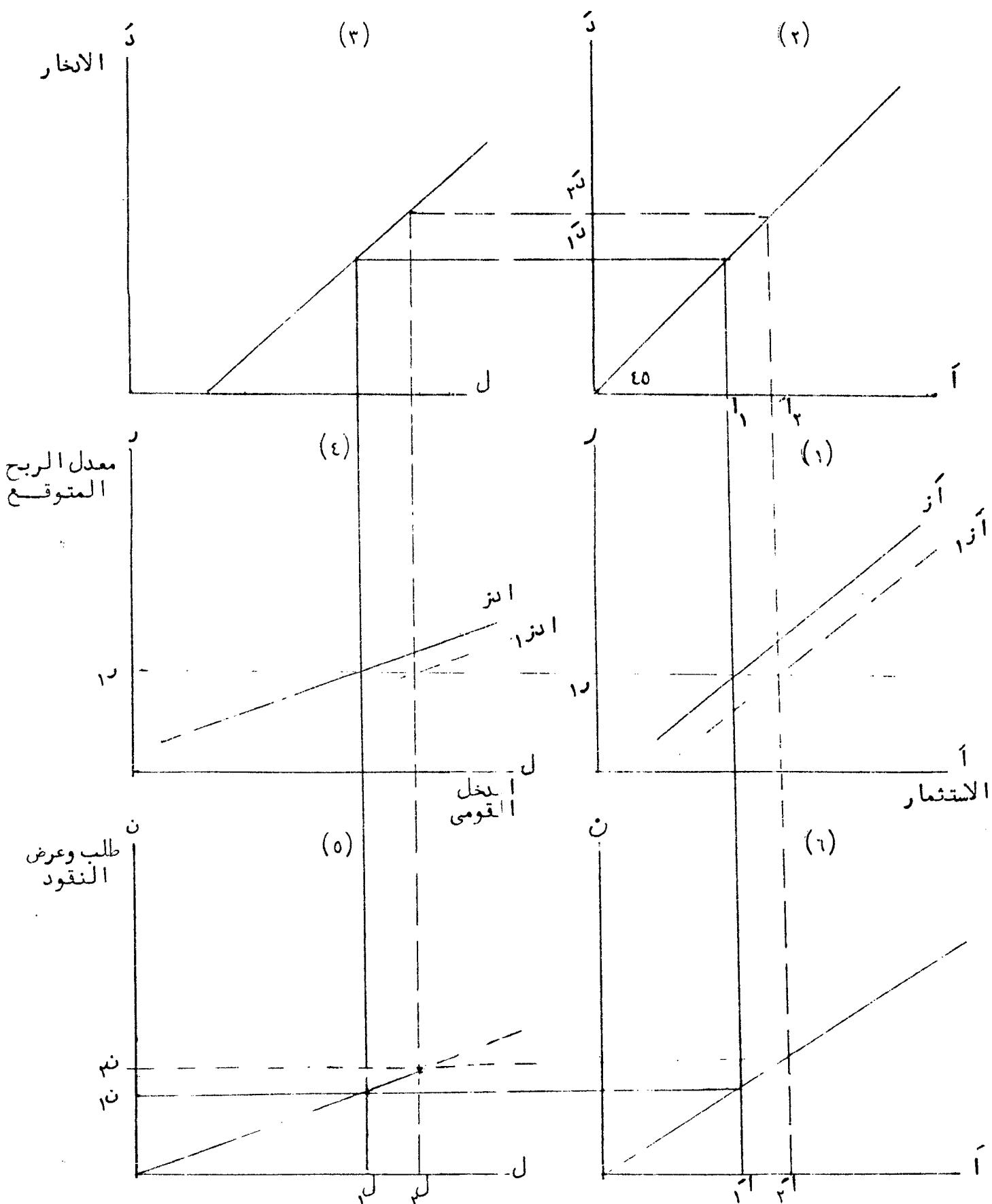
(١) تغيير يؤدي إلى انتقال المعنى ( $Adz$ ) بسبب تغيير معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية

(٢) تغيير يؤدي إلى انتقال المعنى ( $Adz$ ) بسبب تغيير حجم الاستثمار أو الإدخار (أو الاستهلاك) أو كليهما مع ثبات معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية.

هذا وقد رمنا للتغيير في المعنى ( $Adz$ ) الناتج عن تغيير معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية بالرموز ( $Adz_1$ ) ، ( $Adz_2$ ) ، ( $Adz_3$ ) ... وهكذا .

شكل رقم (٣)

## تحديد الدخل القومي وعرض النقود في اقتصاد اسلامي



أما التعبير في المعنى (أدز) الناتج عن تغيير في مستوى الاستثمار أو في مستوى الإنفاق (أو الاستهلاك) دون أي تغيير في معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية فيرمز له بالرموز (أدز)، (أهـدز)، (أـهـدز) ... إلخ، أما إذا كان التغيير في دالة الإنفاق، فالرموز (ادـز)، (اـهـر)، (اهـهـر) ... الخ.

فإذا ارتفع معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على الموارد العاطلة مثلاً، فإن هذا سوف يؤدي إلى انتقال منحني الاستثمار من (أز) إلى (أز)، وهذا يؤدي إلى زيادة مستوى الاستثمار المقابل لنفس معدل الربح المتوقع ( $r_1$ ) من ( $A^1$ ) إلى ( $A^2$ ). وطبقاً لمعادلة التوازن بين الإنفاق والاستثمار يؤدي هذا التغيير في الاستثمار إلى زيادة الإنفاق من ( $D^1$ ) إلى ( $D^2$ ). فإذا افترضنا ثبات دالة الإنفاق فإن مستوى الدخل الجديد يتحدد بمقدار ( $D^2$ ). أي أن ارتفاع معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على الأموال العاطلة يؤدي إلى زيادة الدخل القومي إذا افترضنا ثبات معدل الربح المتوقع على ما هو عليه.

وإذا ما تحدد مستوى الدخل أمكن تحديد الطلب على التوفود وعرض النقود، فيتعدد عرض النقود طبقاً لهذه النظرية، كنسبة ثابتة من الدخل التاموني. وبالمثل فإذنا طبقاً للشكل البياني رقم (٣) إذا تحدد الدخل القومي بمقدار ( $L^1$ ) فإن عرض النقود يتحدد بالكمية ( $N^1$ ). ويتحقق التوازن النقدي إذا طلب الأفراد كمية نقود تعادل ( $N^1$ ). فإذا زاد طلب الأفراد على المقيد بعدها هذا القدر فلا بد من زيادة معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على الأصول لمواطنة امتصاص الزيادة في الطلب على النقود.

ويوضح الشكل البياني رقم (٤) العلاقة بين كمية النقود والاستثمار.

فيتضح أ، كل مستوى استثمار يقابل كمية عرض نقود معينة تتساوى في حالة الـالوازن النقدي مع كمية الطلب على النقود.

ويتعدد الطلب الكلى فى اقتصاد اسلامي ، طبقاً لهذه النظرية ، كما يوضح بالشكل رقم (٤) . فالشكل رقم (١) يحدد العلاقة بين الاتجاهات وبين المستوى العام للأسعار.

فتغيرات المستوى العام للنوع تؤدي في اقتصاد السوق إلى تغيرات في الاستهلاك الواحد أو أكثر من الأسباب الآتية:

(١) تؤدي التغيرات في المستوى العام للنهايات إلى تغيير في العرض ال حقيقي للنقود الذي يتحدد طبقاً للمعادلة

(82)

عَزَّ سَنَنَ

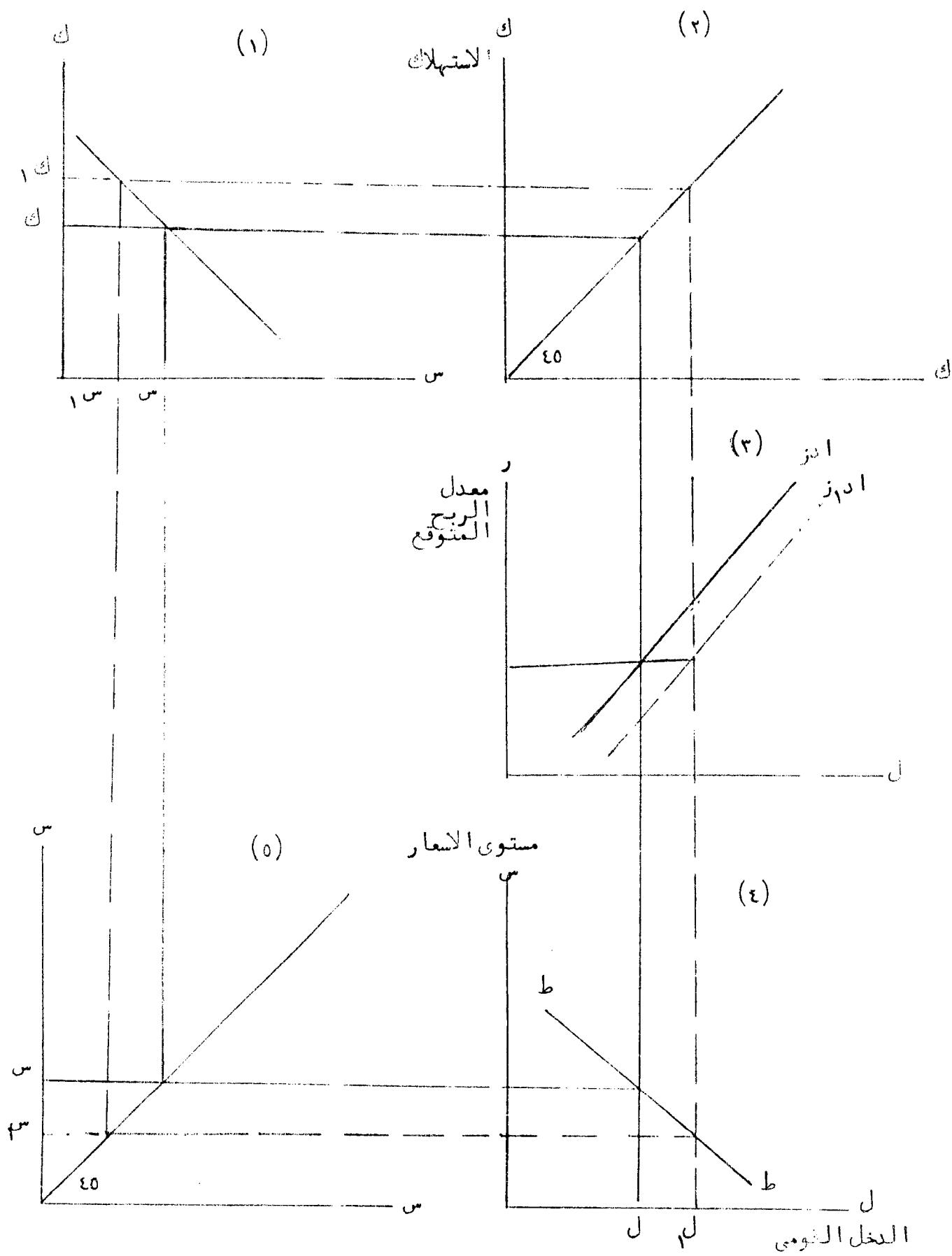
حيث تمثل عن العرض الاسمي للنقود ، تمثل عن العرض الحقيقي للنقود بينما تمثل س المستوى العام للأسعار.

فيؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى انخفاض في القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية بينما يؤدي الانخفاض في المستوى العام للأسعار إلى ارتفاع في القيمة الحقيقية لهذه الأرصدة.

الحقيقة في يد الأفراد والمنشآت (بعد استيفاء ملباتهم العادية) إلى أن يحاول بعض هؤلاء التخلص من الأرصدة الزائدة حتى يتفادى عليها دفع الضرائب المختلفة فيزيد من إنفاقه الاستهلاكي. أى أن الانخفاض في المستوى العام للنوع يؤدي، في اقتصاد إسلامي، إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي. بينما يحاول البعض الآخر تشفيل الأرصدة الزائدة في عمليات الاستثمار مما يؤدي، عن طريق المضاعف، إلى زيادة الدخل.

شكل رقم (٤)

### تحديد الطلب الكلى في اقتصاد اسلامي



(٢) يؤدي انخفاض المستوى العام للأسعار الى زيادة القيمة الحقيقية للثروات . ولما كانت هذه محددا هاما للإنفاق الاستهلاكي فان انخفاض المستوى العام للأسعار يؤدي الى زيادة الاستهلاك . وتعرف هذه الظاهرة باسم ثأثر "بيجو".

(٣) يؤدي الانخفاض في المستوى العام للأسعار (نتيجة زيادة الانتاجية مثلـا) الى ارتفاع في القيمة الحقيقة للدخل، وهذا يساعد على زيادة الاستهلاك .

ويوضح الشكل البياني رقم ٤ (١) ان انخفاض المستوى العام للأسعار من "س" الى "س٢" يؤدي ، لاسباب السابقة، الى زيادة في الاستهلاك من "ك" الى "ك٢" . وكما سبق ان أوضحتنا يؤدي التغيير في الاستهلاك الكلى (أو الاستثمار الكلى) الى انتقال المنحنى (ادز) . وطبقا للشكل البياني رقم ٤ (٢) فان زيادة الاستهلاك الكلى من (ك) الى (ك٢) تؤدي الى انتقال المنحنى (ادز) من (ادز) الى (ادز٢) . وهذا يؤدي بدوره الى ارتفاع الدخل من (ل) الى (ل٢) رغم ثبات المعدل المتوقع للربح . وعليه فان انخفاض المستوى العام للأسعار يصحبه ارتفاع في مستوى الدخل القومي والعكس صحيح . وهذه العلاقة تعرف بعلاقة الطلب الكلى الذي يمثله المنحنى (طـ٤) في الشكل البياني رقم ٤ (٤) .

ويتحدد العرض الكلى بالعلاقة بين الطلب على العمل وعرض العمل من ناحية وبين معدل الأجور والأسعار والدخل من ناحية أخرى . فيوضح الشكل البياني رقم ٥ (١) ان الطلب على العمل يعادل عرض العمل عند مستوى أجر حقيقي قدره (جـ٤) وبافتراض ان هذا المستوى من الأجور يحقق العمالة الكاملة .

ويوضح الشكل رقم ٥(٢) ان الدخال القومي الناتج عن مستوى العمالة الكاملة محدد في ٥(١) هو (ل<sup>م</sup>) . ولما كانت المتغيرات في الأشكال البيانية ٥(١) و ٥(٢) معطاة بالقيم الحقيقة فان منحنى العرض الكلى المقابل للعمالة الكاملة والمعطى في الشكل البياني رقم ٥(٣)، أي المنحنى (ع<sup>ل<sup>م</sup></sup>) يكون مرونته معدومة بالنسبة لمستوى الاعمار أ، تكون خطًا موازياً للمحور رأسى الذى يقام عليه المستوى العام للأسعار.

ويوضح الشكل البياني رقم ٥(٤) العلاقة العكسيّة بين المستوى العام للأسعار والأجر الحقيقى بالنسبة لأنجر نقدى ثابت. فينخفض الأجر الحقيقى العقابى لأنجر نقدى اذا ارتفع مستوى الأسعار والعكس صحيح.

ولبّاً لهذه النظرية يتساوى معدلاً الأجر الحقيقى مع أجر التوازن المقابل للعمالة الكاملة . وهذا معناه ان الأجر الحقيقى لا يتغير وانما الذى يتغير هو الأجر الاسمي (أو النقدي) . فهذا الاخير يرتفع وينخفض بارتفاع وانخفاض مستوى الأسعار . والسبب فى ذلك هو ان أحكام الشريعة الإسلامية لا تجيز اقامة احتكارات فى اسوق العمل أو اسوق السلع .

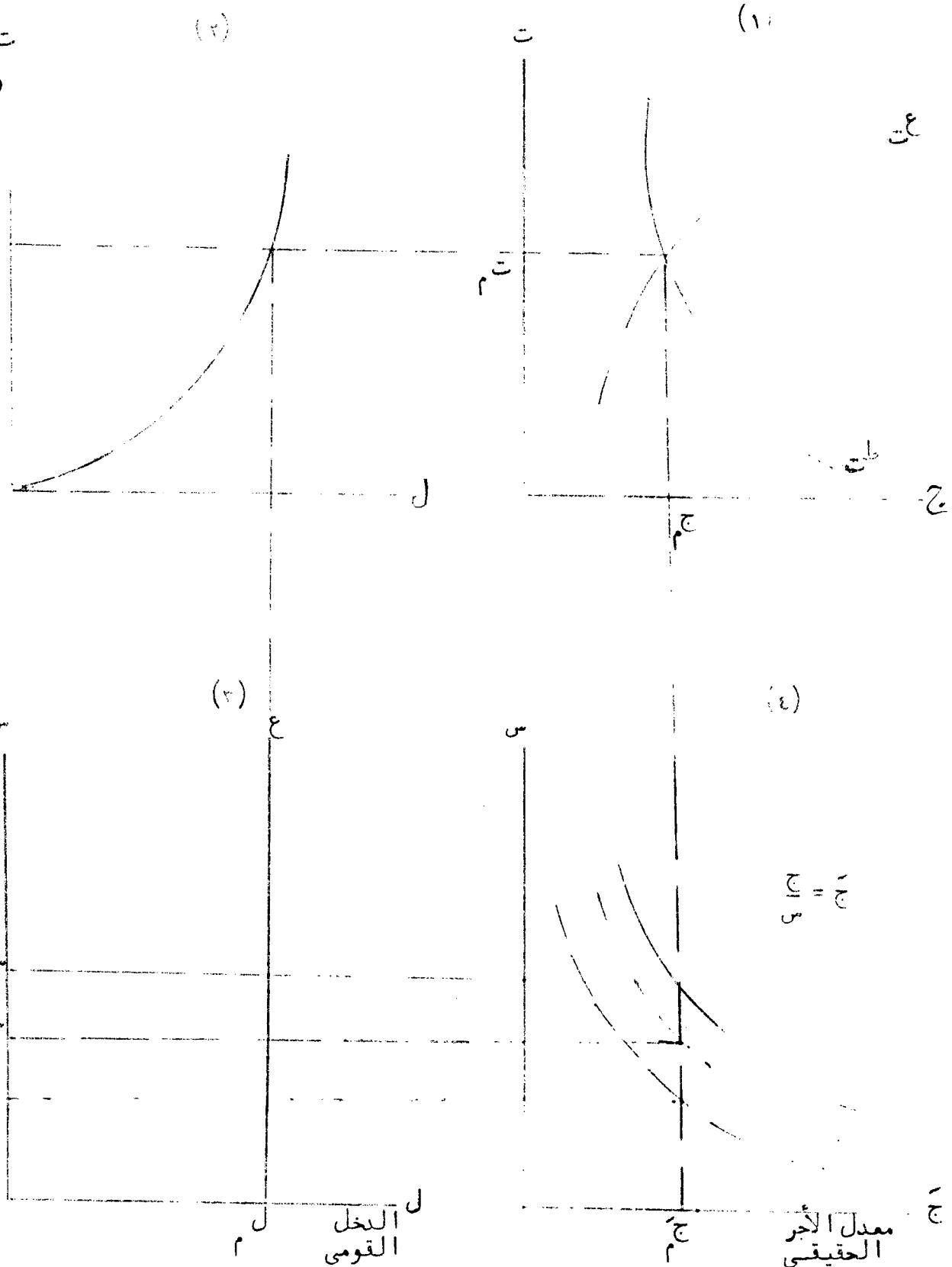
ويتحدد التوازن الكلى لبّاً لهذه النظرية بتقاطع منحنى الدلب الكلى (ط<sup>ل<sup>م</sup></sup>) ومنحنى العرض الكلى (ع<sup>ل<sup>م</sup></sup>) كما يتضح من الشكل البياني رقم ٦. ففي هذا الشكل تتحدد العمالة الكاملة عند دخل مستواه (ل<sup>م</sup>) ومستوى عام للأسعار قدره (س<sup>م</sup>) .

الا انه من الممكن ان يتتقاطع الدلب الكلى مع منحنى العرض الكلى عند مستوى عمالة أقل من العمالة الكاملة . ويحدث هذا اذا قلل الاستثمار الخاص عن المستوى اللازم لسد الفجوة بين الدخل القومي والإنفاق الاستهلاكي . وبمعنى آخر فان أعلى معدل ربح متوقع قد لا يكون كافياً لحث المستثمرين على استثمار قدر كاف لسد الفجوة الانفاقية .

شكل رقم (د)

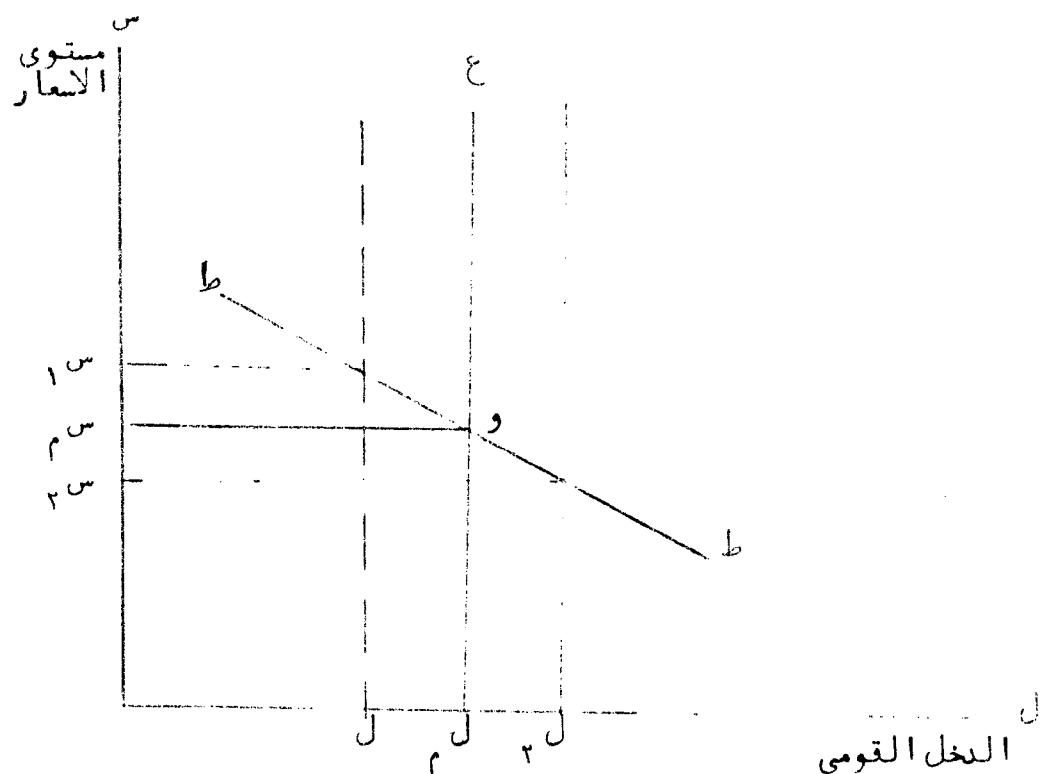
تحديد العرض الكلى في اقتصاد اسلامي

وحدات العمل



شكل رقم (٦)

## التوازن الاقتصادي العام في اقتصاد اسلامي



ولما كان البديل للاستثمار في الاقتصاديات الإسلامية هو الاحفاظ بالمقدرات في شكل عاطل فان رفع معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على الأموال العاطلة يؤدي إلى زيادة الطالب الكلي لسبعين:-

ا - تشجيع الإنفاق الاستثماري حيث تزداد تكاليف البديل للاستثمار (أى الاحفاظ بالأموال في شكل عاطل).

ب - تشجيع الإنفاق الاستهلاكي حيث ان الجزء الأكبر من حصيلة ضريبة الأحوال الاقتصادية سوف ينفق كمساعدة مالية لاصحاب الدخول المحدودة ذوى الدخل الاستهلاكية المرتفعة.

وطبعاً لما تقدم فان ارتفاع معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على الأموال العاطلة يؤدي إلى انتقال المنحنى (اذ) الى اليمين. وهذا يؤدي بدوره الى انتقال منحنى الطلب الكلي الى اليمين ليقطع منحنى العرض الكلي (الثابت) في نقطة جديدة تقابل مستوى العمالة الكاملة . . ويتبين هذا من المذكول البياني رقم (٢).

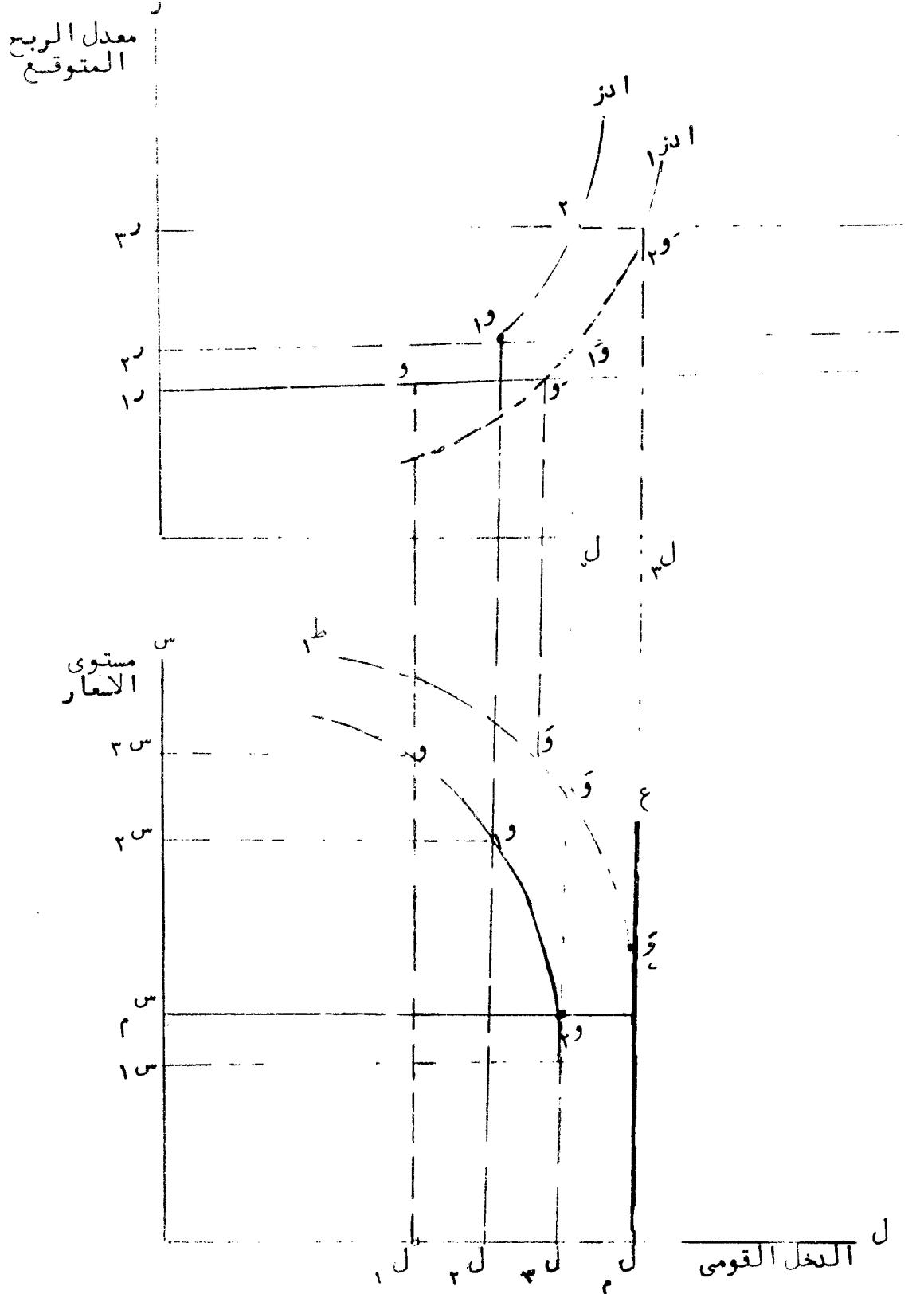
وتتميز النظرية الحالية للعمالة والاسعار والنقود على نظرية كينز للتوظيف والفائدة والنقود في النقاط الآتية:-

ا - لا تتأثر سياسة تحقيق العمالة الكاملة في اقتصاد اسلامي بما يسمى " فخ السيولة" حيث ان سعر الفائدة لا يلعب أى دور طبقاً للنظرية الحالية.

ب - لا تتأثر سياسة تحقيق العمالة الكاملة في اقتصاد اسلامي باختصار ان يصبح منحنى الطلب على الاستثمارات عديم الاستجابة للسياسات النقدية حيث ان هذه السياسات تختلف تماماً في اقتصاد اسلامي عن نظيرتها في الاقتصاديات غير الاسلامية نظراً لعدم وجود سعر فائدة ونظراً لامكانية استخدام معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على الأموال العاطلة كاداة لتحقيق العمالة الكاملة .

شكل رقم (٧)

استخدام ضريبة الحوالات المادية في تحقيق العمالة  
الكاملة في اقتصاد اندونيسيا



حـ - بينما قد تؤدي السياسات المالية في اقتصادات كينز إلى الأضرار بالاستثمار الخاص فان هذا لا يحدث طبقاً للنظرية الحالية . ففي اقتصادات كينز قد تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى ارتفاع سعر الفائدة مما ينتج عنه التقليل من الاستثمار . وعليه فان الأثر المعاكس لزيادة الإنفاق الحكومي قد يكون انخفاضاً في الطلب الناتج . ومن الواضح أن هذا يحدث اذا استخدمت معدلات ضريبة الأحوال الاقتصادية على الأموال العاطلة في تحقيق العمالة الكاملة في اقتصاد اسلامي .

وـ - غالباً ما تؤدي السياسات المالية التوسعية في فترات الكساد غير الحادة في اقتصادات غير الاسلامية إلى ارتفاع سعر الفائدة مما يؤدي إلى التقليل من الزيادة في الطلب الكلي لما في ذلك من تأثير سلبي على الاستثمارات ففي تلك الفترات غالباً ما تكون متغيرات الطلب على النقد عديمة المرونة بالنسبة لعامار الفائدة السائدة . وبالإضافة إلى ذلك فإنه غالباً ما تمر فترة غير قصيرة بين وقت اتخاذ الإجراء الاقتصادي لتصحيح الموقف وبين الوقت الذي يبدأ فيه هذا الإجراء بامداداته مفعوله . وهذا معناه ان الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن تنفيذ السياسة المالية التوسعية قد يبدأ مفعولها بعد ان يصل الاقتصاد إلى مرحلة من التوسيع لا حاجة فيها لمثل هذه الإجراءات التوسعية . فيؤدي الإجراء الاقتصادي المتخذ لتحقيق انتعاش اقتصادي إلى تضخم اقتصادي . وعليه فإنه بدلاً من ان تؤدي السياسات المالية في فترات الكساد غير الحادة في اقتصادات الحرية غير الاسلامية إلى استقرار اقتصادي قد تؤدي إلى درجة أكبر من عدم الاستقرار الاقتصادي . وهذا لا يحدث في اقتصاد اسلامي لأن الزكاة وضريبة الأحوال الاقتصادية على الأموال العاطلة يظهر مفعولهما فوراً ، وذلك لأن المكتنزين يشعرون بالرغبة بمجرد زيادة معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على الأموال العاطلة كما انهم يخشون تآكل هذه الأموال لو استمروا في دفع الزكاة من الأجل بدلاً من ناتج هذا

الأصل، ولأن المستهلكين من ذوى الدخول المحدودة الذين يستلمون حيلة الضريبة يذمومون بزيادة انفاقهم الاستهلاكي على الفور. ومن ثم فإن استخدام ضريبة الأحوال الاقتصادية يؤدي إلى زيادة سبعة في الطلب الكلى في الوقاية المطلوب.

هـ - وينطبق نفس التحليل الوارد بشأن السياسات المالية التوسيعية على السياسات النقدية التوسيعية في فرات الكساد في الدول الحرة غير الإسلامية . فالإجراءات النقدية التوسيعية تأخذ وقتا حتى يبدأ تأثير مفعولها . فتأثير زيادة عرض النقود مثلا قد يحدث في الوقت الذي يصل فيه الاقتراض إلى مرحلة الانتعاش ، وهذا يؤدي إلى حدوث التضخم الاقتراضي . فإذا قررت السلطات لنقدية حينئذ ممارسة التضخم بالتقليل من عرض النقود فإن هذا قد يؤدي إلى عدم كفاية عرض النقود بعد فترة ٦ شهور أو سنة ، مما يؤدي إلى انكماش الاقتصادي ، وهكذا تذكر الدورة .

وهنا أنشأ تتضح ميزة النظرية الحالية . فطبقاً لهذه النظرية يتحدد عرض النقد كنسبة ثابتة من الدخل القومي . فإذا كان الدخل يزداد بمعدل نمو ثابت فإن عرض النقود سوف يزداد بنفس المعدل وهذا يعني عدم حدوث أي فتراً - كساد حادة كما يمكن التقليل من تأثير فترات الكساد غير العادة ، حيث أن السياسات النقدية التي تنتج عنها مثل هذه الفترات لا مكان لها في النظرية الحالية نظراً لأن التغيير في عرض النقود يتبع التغيير في الدخل تلقائياً .

ونأتي الآن إلى مناقشة التضخم الاقتصادي في اقتصاد إسلامي . يتضح من الشكل البياني رقم (٦) أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يحدث إما نتيجة انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين (مع ثبات منحنى العرض الكلي) وأما نتيجة انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليسار (مع

ثبات منحني الطلب الكلى) . ويسمى التضخم الاقتصادي الذي ينتج عن انتقال منحني الطلب الكلى التضخم بجذب الطلب "، أما التضخم الاقتصادي الناتج عن انتقال منحني العرض الكلى فيسمى "التضخم بدفع الكلفة" \* والفارق الجوهرى بين النوعين هو ان "تضخم الجذب الالى" لا يؤدى الى انخفاض مستوى العمالة لأقل من العمالة الكاملة بينما قد يؤدى "التضخم بدفع الكلفة" الى ذلك .

وطبعاً للنظرية الحالية فإنه يجب حدوث تضخم "يدفع الكلفة" فى اقتصاد اسلامي لأن هذا التضخم ينتج عن وجود قوى احتكارية في اسواق العمل أ. أسوأ السلع<sup>(١)</sup>. مثل هذه الاحتكارات لا تجيزها أحكام الشريعة الاسلامية . وعليه فمن النادر ان يحدث في وقت واحد في اقتصاد اسلامي تضخم اقتصادي وبطالة . لأن منحني العرض الالى في مثل هذه الاقتصاديات لا ينتقل الى اليار بفعل القوى الاحتكارية .

اما تضخم جذب الطلب فينبع اما من القطاع الحقيقي (أى قطاع السلع والخدمات) اواما من القطاع القدى . ونظراً لأن عرض النقود لم يتناسب مع النظرية الحالية بزيادة بمعدل نسبي ثابت معادل معدل الزيادة في الدخل القومي انه لا يمكن ان يحدث تضخم اقتصادي نتيجة الافراط في عرض النقود من جانب السلطات النقدية . وعليه فان نوع التضخم الاقتصادي الذي يحصل عليه في اقتصاد اسلامي هو تضخم جذب طبقي ينبع من القطاع الحقيقي .

ولتوضيح ذلك لنفترض اقتصاداً اسلامياً في حالة عمالة كاملة وان الحكومة،

(١) يلاحظ انه من الممكن حصول تضخم بسبب زيادة التكاليف في اقتصاد اسلامي اذا وجدت نقاط اختناق او اوضاع غير تنافسية لم تصل الى درجة الاحتكار المحرم شرعاً .

"Cost-push" and "Demand-pull inflation"

\*

لسبب ما ، قررت زيادة نفقاتها وعمويها، تلك الزيادة برفع معدل ضريبة الأحوال الاقتصادية على الدخول . سوف يؤدي ذلك الى انتقال كل من دالة الاستهلاك ودالة الاستثمار . وب يؤدي هذا بدوره الى انتقال المنحنى (ادن) كما بالشكل البياني رقم (٨).

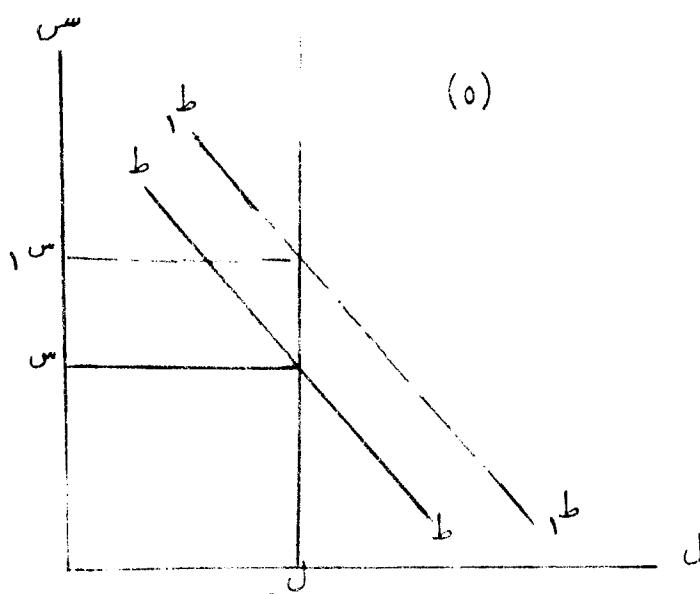
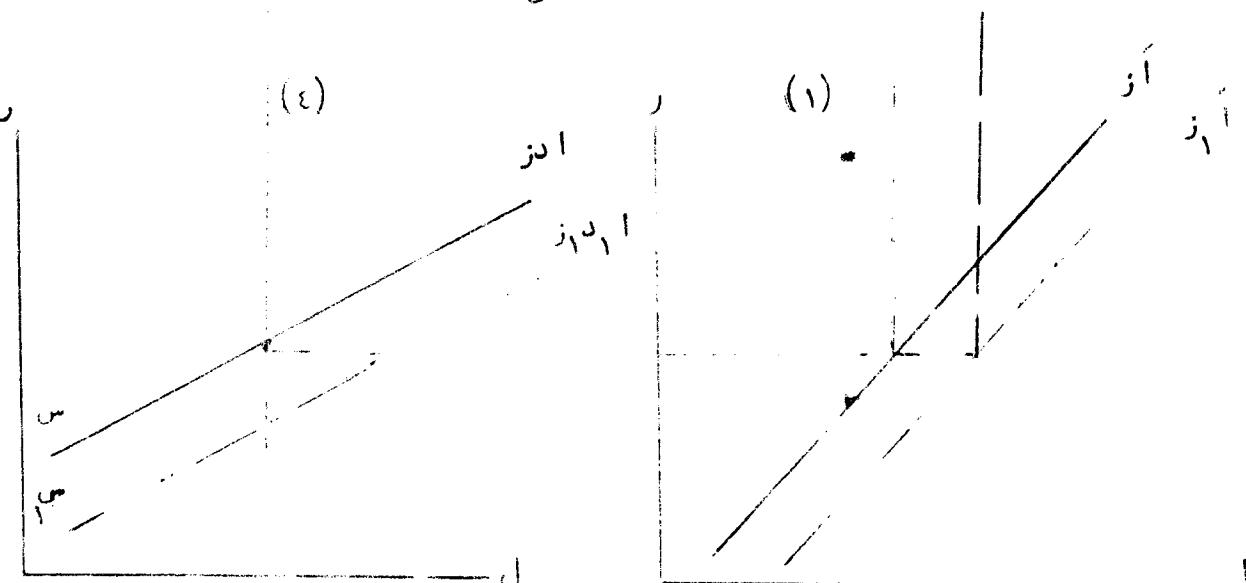
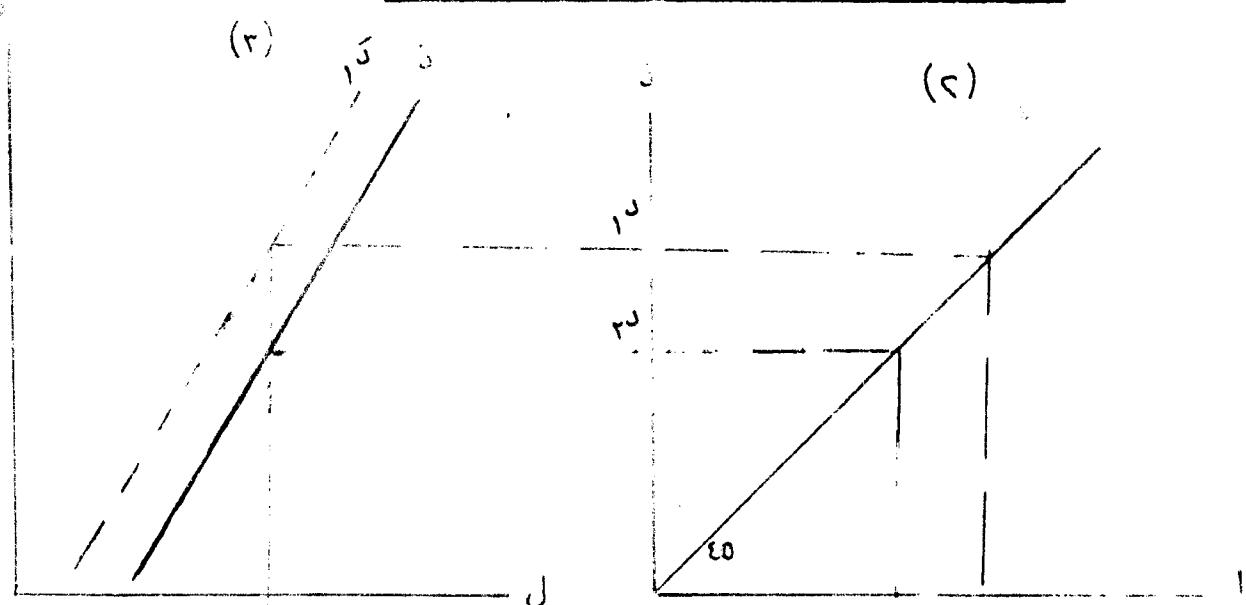
ولما كان الاقتصاد في مرحلة العمالة الكاملة فان هذا ينتج عنه فقط زيادة في الدخول النقدية دون أى زيادة في الدخول حقيقة - وبمعنى آخر فان نفس كمية الانتاج القومى تطالب بمستوى سعر أعلى « وهذا هو التضخم الاقتصادي ».

وهنا علاجان للتضخم في اقتصاد اسلامي طبقاً لهذه النظرية:-

الأول يتلخص في رفع معدلات ضريبة الأحوال الاقتصادية على دخول الأفراد مما يؤدي الى انتقال دالة الاستهلاك الى أسفل ويسبب هذا انتقال منحنى الطلب الى وضع جديد يتحقق فيه التوازن عند مستوى أقل من الأسعار .

والثاني يتلخص في ان يستخدم بيت المال الفائض المتراكם من حصيلة الضرائب المختلفة بعد دفع الأئمة المنشورة كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي . وفي فترات التضخم الاقتصادي تنفق السلطات الاسلامية كمية أقل من ذلك الفائض المتراكם في فترات العمالة الكاملة . وفي فترات الكساد الاقتصادي تنفق السلطات الاسلامية كمية أكبر من ذلك الفائض المتراكם في فترات العمالة الكاملة . وهذا يؤدي الى تحقيق درجة أكبر من الاستقرار الاقتصادي .

شکل رقم (٨)  
اسباب التضخم الاقتصادي في اقتصاد اسلامي



## بعض المراجع العربية

القرآن الـ بسم

ابن تيمية : الحسبة ومسؤولية الحكومة الإسلامية : مكتبة الاعتمام .  
ابو الأعلى المودودي : الاسلام و محضلات الاقتصاد : مؤسسة الرسالة ،  
بيروت ١٩٧٧ م .

احمد حسـن : العلم والمال في الاسلام : مكتبة الاعتمـام .  
عبد القـادر عـودة : المال والحقـم في الاسلام : المختار الاسلامي ،  
طبع الخامـسة ، بيـروت ١٩٧٧م .

سید قطب ب: تفسير آيات الربا: دار الشروق، بيروت، ١٩٧٣م.  
عيسى عبد ده: بنوك بلا فوائد: دار الاعتمام، القاهرة، ١٩٧٦م.  
الربا ودوره في استغلال موارد الشعب: دار الاعتمام،  
الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

## وضع الربا في البناء الاقتصادي: دار الاعتماد ، الطبعة

الثانية ، ١٩٧٧م

## العقود الشرعية المحاكمة للمعاملات المالية المعاصرة :

دار استدام، نویمه‌بر ۱۹۷۶

الطبعة السادسة ، ١٩٧٣ م . محمد الغزلي: الاسلام والادعاء الاقتصادي: دار الكتب الحديثة ، القاهرة ،  
محمد البهى: الاسلام والاقتراض : مكتبة وهبة ، القاهرة ، فبراير ١٩٧٦ م .

محمد شوقي الفنجرى: الاسلام والمملكة الاقتصادية: مكتبة الانجلو المصرية ،  
القاهره ، نوفمبر ١٩٧٨م .

محمد شوقي الفنجرى : ذاتية السياسة الاقتصادية واهية الاقتصاد

الاسلامي : مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٨٦ م

نور الدين عتر : المعاملات المعرفية والربوية وعلاقتها في الاسلام :

مؤسسة الرسالة ١٩٧٧ م

يوسف القرضاوى : فقه الزكاة : المجلدان الأول والثانى ، مؤسسة الرسالة ،

١٩٧٧ م

REFERENCES

- ADAMS, G., Macroeconomic Theory, Macmillan: London (1961).
- ALI, S.M., Economics of Islam, Sh. Muhammad Ashraf: Lahore (1964).
- ALI, S.Y., The Meaning of the Illustrious Qur'an, Sh. Muhammad Ashraf: Lahore (1957).
- AMARJI, M.F., The 'Ummah' and Foundations and Structure of Muslim Society, Vols. I & II, Sh. Muhammad Ashraf: Lahore (1965).
- ANNEBOLE, Politics, translated by Benjamin Jowett, Oxford Clarendon Press: London (1905).
- BATTY, M.J., National Income and The Price Level, McGraw Hill: New York (1962).
- BENDER, A.S. and SOLOW, R.M., "Does Fiscal Policy Matter?", Journal of Public Economics, Vol. 2, 319-37 (November 1970) and Vol. 3, 183-84 (February 1976).
- BRUNN-BAWERK, The Positive Theory of Capital, translated by W. Smart Kelley & Millman: New York (1957).
- POULAKIA, J.D., "Ibn Khaldun: A Fourteenth-Century Economist", Journal of Political Economy, Vol. 79 (1971), pp. 105-18.
- BRONFENBRENNER, M. and HOLZMAN, F.D., "Survey of Inflation Theory", American Economic Review (September 1963).
- BRUNNER, K. and MITZER, A.H., "An Aggregate Theory of a Closed Economy" in Jerome L. Stein ed., Monetarism, Amsterdam, (1976), 69-103.
- BUITER, W.H., "Capacity Constraints, Government Financing and the Short Run and Long Run Effects of Fiscal Policy", mimeo, Princeton Univ. (1976).
- CASSEL, G., The Nature and Necessity of Interest, Kelley & Millman: New York (1957).
- CHIRIST, C.P., "Some Dynamic Theory of Macroeconomic Policy Effects on Income and Prices Under the Government Budget Restraint", Journal of Monetary Economics, (January 1978), 45-70.
- CURRIE, D.A., "Macroeconomic Policy and Government Financing", Association of University Teachers of Economics, Proceedings (1977).
- DILLARD, D., The Economics of John Maynard Keynes, The Theory of a Monetary Economy, Crosby Lockwood and Son Ltd.: London (1958).
- FRIEDMAN, M., "The Role of Monetary Policy", American Economic Review, March (1968).
- , Studies in the Quantity Theory of Money, University of Chicago Press: Chicago (1956).
- GERRIT, H.R., Macroeconomics: Theory and Policy, Harcourt Brace Jovanovich, Inc: New York (1973).

- DUCH, R.L., Macroeconomics, Harcourt Brace Jovanovich: New York (1972).
- ELSTAD, E.R., "Mr. Keynes and the Classics; A Suggested Interpretation", Economic Idea (April, 1937).
- FEIBERLER, G., "The Place of the General Theory of Employment, Interest and Money in the History of Economic Thought", The Review of Economic Ideas, Vol. 28 (November 1946), pp. 187-194.
- HANEY, L., History of Economic Thought, Macmillan: New York (1920).
- JINFANTE, E.F. and COHEN, J.L., "Does Fiscal Policy Matter?", Journal of Monetary Economics, (November 1976), 473-500.
- JOHNSON, H.G., "Monetary Theory and Policy", American Economic Review, (June 1962).
- KARIM, A.M.F., Al-Hadis: Mishkat-Ul-Ma'abih: Calcutta (1939).
- KEYNES, J.M., The General Theory of Employment, Interest and Money, Harcourt, Brace and Company: New York (1936).
- KHALDUN, Ibn, The Muqaddimah: An Introduction to History, translated by Franz Rosenthal, 3 vols., Random House: New York (1967).
- LERNER, A.P., "Alternative Formulations of Theories of Interest", The Economic Journal (June, 1938), pp. 211-230.
- MARSHALL, A., Principles of Economics, 8th Edition, Macmillan: London (1961).
- MAUDUDI, A.A., The Islamic Law and Constitution, Islamic Publications Ltd.: Lahore (1969).
- NIEHANS, J., "A Comment on Stabilization Paradoxes" in Horst Albach, Ernst Heimstaetter and Rudolf Henn, eds., Quantitative Wirtschaftsforschung Wilhelm Krelle Num 60. Geburtstag, Tübingen (1977), 513-21.
- OHILN, B., "Some Notes on the Stockholm Theory of Savings and Investment", Economic Journal (1937).
- PATINKIN, D., Money, Interest and Prices, 2nd ed., Harper and Ross: New York (1965).
- PHILLIPS, A.W., "The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1862-1957", Economic (November 1958).
- PICKTHALL, M., The Meaning of the Glorious Qur'an Text and Explanatory Translation, TAJ Company Ltd.: Lahore (1957).
- PIGOU, A.C., Lapses from Full Employment, Macmillan & Co.Ltd.: London (1945).
- \_\_\_\_\_, The Theory of Unemployment, A.M. Kelley: London (1968).
- PLATO, The Laws, Manchester University Press: Manchester (1921).
- PYLE, D.H. and TURNOVSKY, S.J., "The Dynamics of Government Policy in an Inflationary Economy", Journal of Money, Credit, Banking, (November 1976), 411-37.

- QURESHI, A.I., Islam and the Theory of Interest, Sh. Muhammad Ashraf: Lahore (1967).
- RICARDO, D., Principles of Political Economy and Taxation, Dent: London (1911).
- ROBINSON, M., Islam and Capitalism, translated by Brian Pearce, Richard Clay (The Chancer Press) Ltd.: Bungoy, Suffolk (1974).
- SAY, J.B., Traite D'Economic Politique A Reprint translated by C.J. Pringle from the 4th French ed., A.M. Kelley Bookseller: New York (1964).
- SENIOR, N.W., An Outline of the Sciences of Political Economy, Augustus M. Kelley: New York (1938).
- SHACKLE, G.L.S., "Recent Theories Concerning the Nature and Rate of Interest", Economic Journal, (June, 1961).
- SHARIF, M.R., Islamic Social Framework, Sh. Muhammad Ashraf: Lahore (1963).
- SHERWANI, H.K., Studies in Muslim Political Thought and Administration, Sh. Muhammad Ashraf: Lahore 1968).
- SIDDIQI, S.A., Public Finance in Islam, Sh. Muhammad Ashraf: Lahore (1962).
- SPENGLER, J.J., Essays in Economic Thought: Aristotle to Marshall ed. Rand McNally: Chicago (1960).
- TOBIN, J., "Money Wage Rates and Employment" in S.E. Harris (ed.), The New Economics, Knopf (1977).
- TOBIN, J. and BUITER, W.H., "Long-Run Effects of Fiscal and Monetary Policy on Aggregate Demand" in Jerome L. Stein, ed., Monetarism, Amsterdam (1976), 273-309.
- TURNOVSKY, S.J., Macroeconomic Analysis and Stabilization Policy, Cambridge, (1977).
- \_\_\_\_\_, "Macroeconomic Dynamics and Growth in a Monetary Economy", Journal of Money, Credit, Banking, (February 1978), 1-26.
- WALRAS, L., Elements of Pure Economics, translated by W. Jaffe, Irwin: London (1954).
- WICKSELL, K., Lectures on Political Economy, translated by E. Classen, Routledge and Kegan Paul: London (1934).

ملحق (\*)

**خلاصة لبعض ملاحظات المراجعين العلميين على هذا البحث**

=====

نظراً لأن بعض الملاحظات العلمية للسراجعين لم يتيسر للأستاذ الباحث الاستجابة لها فاننا نلخصها فيما يلى :-

- ١ - تطرق البحث لعدد كبير من المواضيع الجوهرية ولو اقتصر على بعضها فقط لامكن أن ييفيها حقها من التعمق على نحو أفضل .
- ٢ - كان من المستحسن أن يتعرض الكاتب لبعض المواضيع ذات الصلة الوثيقة ببحثه ليبين موقفه منها ويقارن على نحو أفضل بين نموذجة الحاضر والنموذج الكينزى البسيط الذى يتشابه معه فى العديد من الجوانب .  
ومن هذه المواضيع :
  - أ - ما هو الأثر المحتمل لاداء الركالة على مفهوم لمضاعف الكينزى .
  - ب - مدى واقعية النموذج بالنسبة للبلدان النامية التى تكون مرونة العرض الكلى فيها ضئيلة فيرتتاب كثير من الاقتصاديين فى ملائمة النموذج الكينزى والنماذج القريبة منه لاقتصادياتها .
- ٣ - أورد الباحث قائمة طويلة بالمراجع وكان يفضل أن لا تزيد على تلك التي أدلى عليها مباشرة ضمن بحثه .

---

(\*) أضيف هذا الملحق من قبل المركز .